الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Badji Mokhtar-Annaba University
Faculty of Law&
Political Sciences

جامعة باجي مختار- عنابة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

عنابة في 2023/04/23

REF:04/ع.ف/23

مستخرج من المجلس العلمي المنعقد بتاريخ
2023/04/17

صادق المجلس العلمي على مطبوعة الدكتور بارة عصام، محاضرات في منهجية اعداد مذكرة،

بعد ورود التقارير الإيجابية التي أعدها كل من الدكتور بركات عماد الدين من جامعة الطارف

والدكتورة ليتيم نادية من جامعة عنابة.

رئيس المجلس العلمي

الأستاذ الدكتور: بن زارع رابح
رئيس المجلس العلمي لكلية
الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة باجي مختار- عنابة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

محاضرات في منهجية إعداد مذكرة

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص: قانون إداري + قانون دولي عام

إعداد: الدكتور بارة عصام

السنة الجامعية:2022-2023

مقدمة:

يلتزم الطالب الجامعي في طور الماستر، وتحديدا في السداسي الرابع من الدراسة، بإعداد بحث علمي في شكل مذكرة تُعد بمثابة تجسيد حقيقي لما يتعلمه الطالب خلال مشواره الدراسي الجامعي، حيث يجمع بين الإطار النظري والإطار التطبيقي وفق منهجية علمية يتعين عليه السير في مسلكها، حتى يتسنى له إنجاز عمل علمي يتسم بالجودة كما وكيفا و في الزمن المطلوب.

وفقا للقرار الوزاري الذي يُحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر فإن هذه الأخيرة تهدف إلى تنمية قدرات الطالب على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال[1].و من ثم تقتضي طبيعة البحث على هذا المستوى تجميع المادة العلمية من مصادرها الأصلية والثانوية، وإعادة صياغتها بأسلوب علمي واضح، وبطريقة منهجية منظمة، وليس من الضروري في مثل هذه البحوث أن يدون الطالب آراءه الخاصة، أو انطباعاته الشخصية حول الفكرة الأساسية، لأن المقصود من هذا في هذه المرحلة هو تدريب الطالب على منهجية البحث، وممارسة المصادر، والقدرة على اختيار المادة العلمية المطلوبة والمناسبة، ثم تنظيمها، والتوفيق بينها، وصياغتها بأسلوبه الخاص.

وتحقيقا لهذه الغاية، جاءت هذه الدروس بغرض إكساب الطالب المهارات البحثية التي تمكنه من معالجة موضوع بحثه بأسلوب علمي، مطبقا في ذلك مختلف التقنيات والأساليب العلمية المتعارف عليها في مجال المنهجية.ويتم ذلك، من خلال التطرق للمحاور التالية: **المبحث الأول** يتناول المرحلة التحضيرية للمذكرة، ثم **المبحث الثاني**

[1] – **راجع** : المادة 2 من القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014، المحدد لكيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر ، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014.

الذي يتطرق إلى المرحلة التحريرية وخصوصيتها أما **المبحث الثالث** فيشرح عملية الإعداد النهائي للمذكرة.

المبحث الأول: المرحلة التحضيرية

باعتبار مذكرة الماستر بحثا علميا فإن إعدادها يكون بطريقة منظمة ومضبوطة، لأجل ذلك لا بد على الطالب من إتباع مراحل معينة لانجازها، بداية من مرحلة التحضير والإعداد، والتي تشمل بدورها مراحل جزئية على غرار؛ اختيار موضوع البحث وعنوانه، إشكالية البحث وخطته، وجمع المادة العلمية.

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث

عملية اختيار موضوع للبحث فيه تنطوي على بعض الصعوبة؛ فهي تعتبر من أهم وأدق الخطوات التي يقوم بها الطالب الباحث، كما أنها المحدد الرئيسي لمدى إمكانية السير في البحث وإنجازه، لاسيما وان الطالب الباحث في هذه المرحلة قد لا يكون ملما بالمواضيع المستجدة التي تستحق البحث فيها وبالمواضيع التي استهلكت بحثا، الأمر الذي يقتضي التريث في اختيار الموضوع الذي يطرح إشكاليات حقيقية والانصراف إلى القراءة وسعة الاطلاع والمشاورة، حتى يتمكن من تجاوز هذه المرحلة الصعبة، وحتى لا يضطر إلى تغيير الموضوع كلية أو تعديله جزئيا، وما يترتب عن ذلك من مضيعة للوقت ثمين وجهد كبير كان يمكن استغلاله في استكمال البحث[1].

[1]– عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018، ص82.

الفرع الأول:طرق اختيار موضوع البحث

توجد ثلاث طرق لاختيار موضوع للبحث في العلوم القانونية؛ الاختيار من جانب الباحث(الاختيار الشخصي)، الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف والاختيار بواسطة الطالب و الأستاذ المشرف معا (الطريقة المشتركة).

1-الاختيار من جانب الطالب الباحث (الاختيار الشخصي)

إن الحرية في اختيار موضوع البحث هي الشرط الأساسي لنجاح البحث لأنها الدافع الأول الذي يكمله الفضول العلمي للباحث في اكتشاف الموضوع، فهي التي تساعده على تخطي الكثير من الصعاب التي تعترض سبيله أثناء رحلته البحثية[1]. ومما لاشك فيه، أن رغبة الطالب الباحث في دراسة موضوع معين دون غيره من الموضوعات العلمية، تمثل دافعا قويا ومحفزا ذاتيا وعاملا جوهريا في نجاح عملية إعداد البحث. فاستهواء الطالب الباحث لموضوع معين، وميله النفسي والعقلي إليه، يخلق التجاوب بينه و بين الموضوع الذي اختاره طواعية.

إلا أنه يُعاب على طريقة الاختيار الشخصي، أن الموضوع قد يكون أوسع مما يجب، مما يُضيع على الباحث فرصة الابتكار وتكوين آراء وأفكار جديدة، ولن يُدرك الطالب ذلك إلا بعد أن يستغرق طويلا في إعداد بحثه[2].

2- اختيار الموضوع من جانب الأستاذ المشرف

[1]- مصطفى عبد النبي، مرحلة اختيار الموضوع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04، 2009، ص20.

[2]- عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، الطبعة الأولى،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1982، ص12.

قد لا يستطيع الطالب الباحث رغم عديد المحاولات أن يجد موضوعا يمكنه البحث فيه في إطار مذكرة ماستر، مما يضطره للاستنجاد بأستاذه المشرف ملتمسا مساعدته على اختيار الموضوع أو تحديده؛ باعتباره أكثر منه علما ومعرفة ويملك من الخبرة في إدارة البحوث العلمية ما يؤهله لتقديم قائمة لموضوعات صالحة للبحث فيها في شكل مذكرة وليس لموضوع واحد.

يُحبذ الطلبة الباحثين هذه الطريقة لاعتقادهم بأن الأساتذة المختصين أدرى بالإشكاليات الجديرة بالبحث و التي لم تُدرس بعد، أو التي تحتاج إلى مزيد من البحث المعمق والموسع. إلا أن هذه الطريقة قد يشوبه عيب لا يمكن نكرانه، يتمثل في أن الاختيار متى كان من الأستاذ، فكان هو مهندس عنوان المذكرة، فمن المحتمل أن الباحث قد يجهل هذا الموضوع،ولا يعرفه سوى عنوانا يحتوى على عبارات وسياق لفظي تم اختياره من أستاذه المشرف. وهو ما يجعل نظرته للموضوع غير كاملة، بل قد تكون غامضة[1].

3-الاختيار المشترك:

يُقدم الطالب الباحث مقترحا لموضوع بحث أو أكثر لأستاذه المشرف بغية مساعدته في اختيار موضوع معين يتفقان على صياغة عنوان نهائي له. تُفضل هذه الطريقة لأنها تتفادى عيوب الطريقتين السابقتين، فهي تُحقق حرية الطالب في اختيار موضوع بحث استوعب جوانبه وخبرة الأستاذ المشرف.

الفرع الثاني:العوامل المساعدة على اختيار موضوع البحث

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2014، ص75.

يتعين على الطالب الباحث أن يُدرك بأن عملية الاختيار يجب أن تكون متأنية، غير متسرعة، و تسبقها قراءات للمراجع و المصادر المتعلقة بمجال البحث الذي يرغب في انتقاء أحد موضوعاته حتى تكون محل بحث علمي. لذا ينبغي على الطالب الباحث أن يتجنب اختيار مواضيع معينة بسبب طبيعتها التي يمكن أن تُؤثر سلبا على مدى تقدمه في العمل لاحقا.من بين هذه المواضيع:

- المواضيع المعقدة التي تحتاج قراءات معمقة وتتطلب التحكم في كم كبير من الأدبيات والأدوات المنهجية والمقاربات النظرية، فلا قدرات الطالب، ولا معارفه المسبقة، و لا آجال الإيداع تسمح له بإنهاء بحث جيد في هذه المواضيع[1]؛
- المواضيع التي لا تتوفر على مادة علمية[2] كافية من المراجع ذات الصلة. حيث تفرض الرشادة والحصافة البحثية اختيار موضوع يتوفر فيه مراجع سبق وأن تناولته بالدراسة؛ حتى يستنير على ضوئها في بحثه، ويبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون حفاظا على جهده ووقته، ذلك أن البحث في الموضوعات النادرة المراجع والمصادر يعد مغامرة علمية غير مضمونة النتائج[3]. وحتى يتأكد الباحث من وفرة المصادر والمراجع بشكل كاف؛ عليه أن يقوم بمسح شامل وسريع لمختلف الوثائق

[1]– محمد حشمي و يوسف بن يزة، منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020، ص 41.

[2]- المقصود بالمادة العلمية هنا المواد التي خضعت لتحكيم علمي على غرار الكتب، المقالات العلمية و الأوراق البحثية التي قدمت في تظاهرات علمية، لأن بعض الطلبة قد يختارون مواضيع لا تتوافر على مادة علمية محكمة كافية ثم يعوضون هذا النقص، و على نحو مفرط بالمواد الالكترونية غير المحكمة والتي تُعد مصادر ثانوية للبحث لا ينبغي على الطالب الباحث الإفراط في استخدامها.

[3]– عمر مرزوقي، محددات اختيار موضوع بحث علمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04، 2009، ص31.

العلمية المرتبطة بموضوع بحثه، ويتفحص عناوينها الرئيسية والفرعية، ويُكثر من الإطلاع على كل ما يستشعر علاقته بموضوع بحثه[1].

- المواضيع الواسعة جدا التي لا تتناسب وحجم البحث المطلوب من الطالب الباحث إعداده ، فثمة مواضيع واسعة جدا لا تكتفي مذكرة ماستر للبحث فيها على نحو وافٍ. إضافة إلى ذلك، فإن اتساع الموضوع قد يكون سببا في انتقاص قيمته العلمية ولا يستطيع الباحث في هذه الحالة من التحكم في عناصر الموضوع، فتنفلت منه العديد من المسائل التي تحتاج إلى التحليل والوقوف عندها، فتكون دراسته للموضوع سطحية؛ لهذا يُستحسن بالباحث أن يحرص على حصره قدر المستطاع في جزئية علمية ، وأن يدور البحث حول نقطة أساسية ذات طابع فقهي علمي، بحيث يستطيع الباحث أن يدرسها دراسة وافية[2].
- المواضيع التي لا تُثير إشكاليات بحثية فعلية جديرة بالاهتمام، ومن ثم جديرة بالمتابعة من طرف القارئ[3].
- المواضيع التي تعالج إشكاليات سبق بحثها بشكل كافٍ وواف، وبالتالي فإن البحث فيها لا يُقدم إضافة علمية جديدة ولا يُساهم في التراكم المعرفي[4]. غير أن جدّة الموضوع لا تعني أن يكون هذا البحث جديدا بكل ما فيه غير مسبوق من قبل، فقد يكون مطروقا من قبل ولكنه لا يزال يُثير مشكلات وتساؤلات ويطرح جوانب لم تُبحث بعد، بل يكفي أن يكون جديدا بفكرته من حيث إعادة صياغتها أو ترتيبها ، صياغة وترتيبين جديدين[5].

---

[1]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 104.

[2]– المرجع نفسه، ص99.

[3]– محمد حشمي و يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص42.

[4]– المرجع نفسه، ص43.

[5]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 96.

المطلب الثاني:عنوان موضوع البحث

العنوان هو مطلع البحث، وهو أول ما يُصافح نظر القارئ، فينبغي أن يكون جديدا مبتكرا، لائقا بالموضوع، مطابقا للأفكار بعده؛ فهو الذي يعطي الانتباه في عبارة موجزة، تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها[1].

إن الاختيار الأمثل لموضوع البحث العلمي يكتمل بضبط عنوانه ضبطا دقيقا، ولأن العنوان يُشير إلى موضوع البحث و مجاله، تعين على الطالب الباحث عن صياغة و ضبط عنوان بحثه توخي الدقة ما استطاع، ذلك أن الصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تتحكم في حدود البحث و أجزاءه و عناصره، وتخضع عملية صياغة العنوان لاعتبارات موضوعية و شكلية.

الفرع الأول:الشروط الموضوعية لتحديد عنوان البحث

- ينبغي أن يكون العنوان جامعا تُحيل مفرداته إلى موضوعه، مانعا من تصور ما ليس من محتواه جزءا منه[2]؛ أي أن يُعبر العنوان عن مضمون البحث و محتواه دون زيادة أو نقصان، أي أن كل من قرأه وصل إلى ذات النتيجة التي وصل إليها غيره ولا اختلاف بصدد موضوع البحث.
- أن تكون تعابير العنوان منسجمة مع أهمية الموضوع، بحيث ينطوي على الكلمات المفتاحية الأساسية للبحث. [3]. فالعنوان أشبه ما يكون بلافتات السير التي توجه

---

[1]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي– صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، 2005، ص 53.

[2]– عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2017، ص79.

[3]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي– صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، 2005، ص 53.

كل سائق إلى الجهة التي يقصدها.وكما يدل أي دال على مدلوله، يجب أن يدل العنوان على ما يتضمنه أو يشمله من معلومات[1].

- أن يكون منسجما و متناغما بشكل كبير مع إشكالية البحث.
- أن لا يكون العنوان عاما مطلقا مرنا؛ فعلى الطالب الباحث اجتناب البحث في المسائل العامة لأنها غير مجدية ولا تمكنه من التحكم في البحث والإحاطة به مهما بذل من الجهد والوقت. وإنما عليه أن يصرف جهده في البحث في المسائل الخاصة الدقيقة والجزئية؛ فكلما كان البحث محددا من حيث النطاق والأجزاء والمحاور كلما نجح الباحث في الوصول لنتائج مهمة وذات قيمة علمية[2].
- أن يُفضي العنوان إلى تشويق القارئ واستفزاز فضوله، فيجعله يعتقد بوجود شيء جديد في البحث هو لا يعلمه ويريد الاطلاع عليه،فيسعى إلى اكتشافه من خلال الاطلاع على البحث[3].

الفرع الثاني: الشروط الشكلية لتحديد عنوان البحث

تتعلق هذه الشروط بالمظهر الخارجي للعنوان، وكذا صياغته من حيث التراكيب اللفظية والبناء اللغوي، وتتمثل في ما يأتي:

- أن يكون العنوان مُحددا ،مُركزا و مُختصرا؛ حيث يُفضل ألا يكون عنوان البحث طويلا مُملا أو قصيرا مُخلا، فالدقة والوضوح تتطلب أن يُصاغ العنوان صياغة مُختصرة ومُركزة تعبر عن الموضوع محل البحث بكل تركيز، تتضح منه حدوده بكل دقة ووضوح، فعلى الطالب الباحث أن يتفادى العناوين المطاطة والفضفاضة

[1]– مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت،1998، ص53.

[2]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 77.

[3]– نجية معداوي، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية مع نماذج تطبيقية، الطبعة الأولى،دار الإخلاص والصواب،الجزائر، 2020، ص72.

أو العناوين المقتضبة التي لا تُعبر عن مشكلة حقيقية تستحق تجشم عناء البحث فيها والوصول إلى معرفة علمية تتضمن حلولها المناسبة[1].

- أن تكون ألفاظ العنوان واضحة، خالي من الغموض والالتباس؛ فالدراسة العلمية المنهجية تقتضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الرصين، بعيدا عن العبارات الدعائية المثيرة التي لا تتناسب مع طبيعة الأعمال العلمية.
- أن يتوخى الباحث في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة، حيث يتعين على الطالب الباحث وهو يضبط عنوان مذكرته استخدام المصطلحات القانونية المعروفة المكرسة في النصوص الرسمية سواء تشريعات وطنية أو اتفاقيات دولية[2].
- أن يكون شيقا، جذابا وإبداعيا، إذ يجب أن يحرص الطالب الباحث على جعل عنوان مذكرته مثيرا لفضول القارئ، ومحفزا له لقراءة البحث والاطلاع عليه، كما يجب عليه أن يحرص على وضع عنوان مبتكر لبحثه العلمي[3].
- أن لا يكون العنوان في شكل سؤال يُطرح أو في شكل استفهامي[4].وتتم صياغة عنوان المذكرة في جملة اسمية أو شبه اسمية، باختيار كلمات وانتقاء مفردات محددة واضحة دقيقة مع مراعاة الإيجاز الدال، فيجب أن يكون العنوان واضحا دقيقا موجزا دالاً[5].

---

[1]– عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018، ص106.

[2]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص78.

[3]– نجية معداوي، المرجع السابق، ص74.

[4]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص78.

[5]– حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2018، ص49.

- الابتعاد عن استخدام أدوات الربط، حيث يجب أن يكون عنوان البحث العلمي عنوانا متينا متماسكا، لذلك يجب على الباحث أن يبتعد عن استخدام أدوات الربط لأن من الأمور التي تعيب العنوان.

المطلب الثالث:إشكالية البحث

تعتبر الإشكالية من أهم عناصر البحث العلمي فهي محركه الأساسي، ذلك أن الإشكالية التي يختار الباحث معالجتها تؤثر على صيرورة البحث وعليها يتوقف نجاح البحث في جزئه الأكبر فهي تضع الباحث منذ البداية أمام رهانات الموضوع. ونظرا لارتباط الإشكالية وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية، فإنه يتعين توضيح ماهية الإشكالية في البحث العلمي، ثم تحديد مواصفات الإشكالية السليمة والصحيحة في البحث العلمي.

الفرع الأول:ماهية الإشكالية

نتطرق من خلال ماهية الإشكالية إلى مفهومها ثم إلى أهميتها في البحث العلمي.

أولا:مفهوم الإشكالية

لتحديد مفهوم الإشكالية، وجب التعريف بها وتبيان الفرق بينها وبين مشكلة البحث.

1- تعريف الإشكالية:

1-1-لغة: عند ابن منظور" الشكّل، الشبه والمثل، والجمع أشكال وشكول، يقال تشاكل الشيئان أو شاكل كل منهما صاحبه، أي أشبهه، وفلان شبه من أبيه، وشكل وأشكله

وشاكل ومشاكلة "[1]. وجاء في معجم المعاني الجامع، لفظة إشكال اسم وجمعها إشكالات، والإشكال أمر يوجب التباسا في الفهم[2].

1-2-اصطلاحا: وردت عدة تعريفات للإشكالية فهي " فن وعلم، أو هي فن علم طرح المشكلات. ويتمثل دورها في أنها تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية كما تحدد الأسئلة التي يُريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق ومنسجم تقود إلى تبيان ما يهدف الباحث دراسته وإثباته[3]. ويُقصد بها أيضا " السؤال المحيّر الذي يقف أمام الباحث، أو هي مجموعة التساؤلات يطرحها الباحث ليُجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر هي القاعدة الأساسية للبحث"[4].

إضافة إلى ذلك، "هي موضوع الدراسة، وهي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير"[5]. كما ينصرف مفهوم الإشكالية إلى تلك "العقبة التي تقف في وجه الباحث أو في طريقه، أو في طور التطور، أو في طريق تلبية المطالب الإنسانية بصورة عامة، وهنا نوظف الفكر للإجابة على السؤال أو الأسئلة المطروحة لإيجاد مخرج أو حل لهذه المشكلة. إذن الإشكالية نُعبر عنها بالسؤال الذي يُحير الباحث ويوظف الطرق والأساليب العلمي لإيجاد حل لها"[6].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 2005، ص158.

[2]- دريدي شادي، رباح حسين، معجم المعاني الجامعي، دار السبيل ، الأردن ،2006، ص195.

[3]- علي مراح، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعلميا)، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص89.

[4]- بوداود عبد اليمين وعطاء الله أحمد، المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، د ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 49.

[5]- فوزي غرايبة وآخرون،أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الطبعة الخامسة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 25.

[6]- عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، د ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص36.

يتبين من خلال هذه التعريفات وغيرها، " أن الإشكالية هي الصورة النهائية التي ينتهي إليها استشعار الباحث وجود مشكل حقيقي لا مناص من بحثه؛ لما يُثير لديه من تساؤلات تستدعي البحث عن ما يناسبها من إجابات ، والتوصل إلى ما يُلائمها من حلول"[1].

2-الفرق بين إشكالية البحث و مشكلة البحث

كثيرا ما يُستعمل لفظ "الإشكالية"(Problématique) ولفظ "المشكلة"(Problème) دون تدقيق وكأنهما من الألفاظ المترادفة، ولكن الحقيقة هي أن بين اللفظين اختلافا بارزا ينبغي التنبيه إليه. فعند النظر في الفرق بين المشكلة التي يشعر بها الباحث في البداية إزاء موضوع معين، والإشكالية التي تتحدد معالمها وحدودها لاحقا فتصلح أن تكون مدارا للبحث يمكن حصر الاختلاف في فرقين جوهرين هما:

- من حيث السبق وزمن طرحها:

المشكلة من حيث زمن طرحها والشعور بها تسبق الإشكالية؛ إذ يبتدئ الباحث مرحلة اختيار موضوع بحثه واستشعار المشكلات التي تتطلب حلا وتستحق جوابا، وتعتبر مرحلة الشعور بوجود مشكلة عاملا محفزا على اختيار المواضيع المناسبة للبحث والدراسة. وبالرجوع إلى الإشكالية فهي تمثل مرحلة تالية للشعور بالمشكلة، ففيها يضبط الباحث تصوره العلمي حول تساؤلات بحثه التي تشكل الصورة النهائية للإشكالية[2].

- من حيث الاتساع والانضباط والوضوح:

الإشكالية تُعين على التعريف بالموضوع وفهمه وشرحه بشكل كاف، بخلاف المشكلة التي يبدو أنها غير منضبطة مما تتسبب في جعل موضوع البحث فضفاضا وغير دقيق يصعب معه بحثه، فتأتي الإشكالية لتحد من اتساعه وتضبطه ضبطا دقيقا ، وتُسهم في

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 109.

[2]- المرجع نفسه، ص 112.

تحديد أدواته ومسالك دراسته بصورة كافية ووافية، فالمشكلة تتسم بالاتساع وعدم الوضوح والانضباط على مستوى التصور العلمي مقارنة بالإشكالية التي تأتي لتوضيح المشكلة وضبطها وتحديدها حتى تكون قابلة للبحث[1].

ثانيا- أهمية الإشكالية في البحث العلمي

تعتبر الإشكالية خطوة رئيسية من خطوات البحث العلمي، بها يكون مُنطلقه ، وعليها تتوقف جودته وأهميته[2]. يرى البعض بأن الإشكالية تمثل نهاية اختيار الموضوع، فهي تسمح بتعريفه وتبرير الطريقة التي يتم من خلالها معالجته، كما أنها تشرح وتعطي شرعية علمية لتناول الموضوع من خلال عرض المؤشرات والأسباب العلمية والعملية التي وجهت الباحث إلى الموضوع المدروس[3]. من هذا المنطق، تكتسي الإشكالية في البحث العلمي أهمية كبيرة؛ إذ لا يخلو منها بحث في العلوم القانونية وغيرها ، إلا وكان الاعتقاد بأنه بحث غير جدير بأن يكتسب صفة العلمية، وأنه لا يستحق عناء إعداده وتجشم مشقة انجازه[4].

يسمح تحديد وضبط الإشكالية بدقة في التعريف بموضوع البحث وفهمه، وتحديد مسار الباحث وخط سيره في البحث، وتبرير الطريقة التي سيُعالج من خلالها الموضوع محل الدراسة، وتوجيهه الوجهة الصحيحة والسليمة إلى الحقائق التي يستهدف الوصول إليها بالبحث، ويُجيب عن إشكاليته ويضع الحلول لتساؤلاته، فيعرف ماذا يُريد أن يبحث ولماذا

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق ، ص 113.

[2]- سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية، إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد04، 2009، ص36.

[3]- عبد الكريم بوحفص، المرجع السابق، ص 36.

[4]- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص97.

يُريد أن يبحث؟. كما تكتسب الإشكالية قيمة علمية أكثر بقدر ما تُضيفه للمعرفة الإنسانية وإسهامها في حل المشكلات العالقة[1].

الفرع الثاني: تحديد إشكالية البحث

سبق البيان أن الإشكالية تعتبر العمود الفقري لأي بحث علمي، لذا وجب على الباحث أن يولي لها اهتماما بالغا وعناية فائقة عند تحديدها، الأمر الذي يقتضي توجيه الطالب إلى المصادر التي يمكن من خلالها أن يستلهم إشكالية بحثه، وكذا توضيح كيفية إعداد إشكالية علمية سليمة.

أولا: مصادر استقاء إشكالية البحث

إن التوصل إلى إشكالية علمية نوعية تستحق عناء البحث وتحمل مشاقه، تفرض على الطالب الباحث الاستعانة بعدة منابع يسترشد بها للوصول إلى ما يناسب بحثه من المشكلات، ويتعلق الأمر بالمصادر الآتية:

-**الخبرة الشخصية**:فالباحث تمر في حياته تجارب عديدة ويكتسب الكثير من الخبرات، وهذه وتلك تثير عنده تساؤلات حول بعض الأمور أو الأحداث التي لا يستطيع أن يجد لها تفسيرا، وبالتالي فإنه يقوم بإجراء دراسة أو بحث لمحاولة الوصول إلى شرح أو تفسير لتلك الظاهر الغامضة[2].

-**المعارف المسبقة في مجال التخصص**:يقصد بها تلك المعارف العلمية التي تلقاها الطالب الباحث خلال مرحلة التكوين الجامعي سواء في مرحلة الليسانس أو خلال مرحلة الدراسة في طور الماستر وفي إطار تخصصه.أين تلقى العديد من المعارف و المعلومات ،واحتك بميدان العمل البحثي بمشكلاته المختلفة.

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 113-114.

[2]- نجية معداوي، المرجع السابق، ص76.

-**المصادر والمراجع العلمية:** إن القراءة النقدية لما تحتويه المراجع العلمية المختلفة (كتب، أبحاث سابقة متخصصة، مقالات علمية محكمة، اوراق بحثية، أطاريح الدكتوراه، رسائل الماجستير أو مذكرات الماستر..) من أفكار ونظريات قد تثير في ذهن الباحث عدة تساؤلات تدفعه إلى الرغبة في التحقق من تلك الأفكار أو النظريات، وبالتالي فإنه يقوم بإجراء دراسة أو بحث حول فكرة أو نظرية يشك في صحتها[1].إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات السابقة حول الموضوع تُتيح للطالب الباحث فرصة التعرف على البناء الصحيح للإشكالية وتُساعده على كسب اللغة العلمية المتخصصة، كما تعتبر تدريب له على البناء المنطقي للأفكار وتسلسلها العام، إذ أن الإطلاع على الرصيد العلمي السابق للموضوع يُمهد لبناء إشكالية واضحة ودقيقة[2].

-**التظاهرات العلمية وحلقات البحث:** فالملتقيات العلمية بمختلف أنواعها تعتبر مناخا مناسبا لتولّد الأفكار وتلاقحها وتصيّدها واستطلاع المشكلات واستشعارها. إضافة إلى الحلقات البحثية وما يدور فيها من نقاش علمي هادف وبنّاء بين الطلبة الباحثين والأساتذة المختصين، لاشك يُتيح طرح العديد من المشكلات التي يمكن أن تصاغ صياغة علمية، يستفيد منها الطلبة في اختيار مواضيع مناسبة للبحث العلمي[3].

ثانيا: إعداد إشكالية البحث

حتى يتمكن الطالب الباحث من إعداد إشكالية بحثه بطريقة علمية، يجب معرفة مواصفات الإشكالية السليمة والصحيحة في البحث، ثم كيفية صياغة إشكالية بحثه.

---

[1]– حسين غريب، بناء إشكالية البحث في الدراسات النفسية– مراحل بناء الإشكالية ومتطلبات نجاح الدراسة–، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور– الجلفة ،الجزائر، العدد الأول، 2016، ص23.

[2]– نعيمة دوادي، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة التعليمة، جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 7، العدد1، ماي 2020، ص 176.

[3]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 115.

1-مواصفات الإشكالية الصحيحة:

بغرض بناء إشكالية قوية منهجيا ومعرفيا، يتعين على الطالب الباحث مراعاة القواعد والمواصفات المنهجية للإشكالية، وتتمثل فيما يلي:

- التركيز على الأفكار الرئيسة للبحث والابتعاد عن الأفكار الأخرى حتى يتمكن الباحث من الإحاطة الوافية بجوانب الدراسة[1].بحيث يجب أن تُبين الإشكالية المسائل الجوهرية في البحث من تلك التي تعتبر ثانوية ، وتحديد المسائل الممكن الإجابة عنها في البحث[2].
- يجب أن تكون إشكالية البحث العلمي واضحة ومحددة ومفهومة، حتى يتمكن الباحث من الإجابة عليها، فلا يجوز أن تكون عامة وغامضة ومستحيلة[3]. فقدرة الباحث على المعالجة الجيدة للإشكالية تتوقف على وضوحها ودقتها[4].
- باعتبار الإشكالية هي الفكرة المحورية التي يدور حولها البحث، فيجب أن تُطرح بدقة وتركيز من غير إطالة أو تشعب أو تعقيد، حتى يُمكن تحديد الإجابة المناسبة لها.وفي هذا الصدد، يتعين على الطالب الباحث توضيح حدود المشكلة وأبعادها من خلال توضيح حدود الموضوع محل الدراسة، وتبيان جميع الجوانب التي سيعالجها[5].
- يجب أن تكون الإشكالية معبرة عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر؛ فالإشكالية هي ربط بين متغيرات الدراسة وإيجاد علاقة بينها ولما كانت هذه المهمة الأساسية

---

[1]- نوال بن عمار، منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 145.

[2]- حورية لبشري وعلي مراح، المرجع السابق، ص 51.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص94.

[4]- سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية، المرجع السابق، ص 41.

[5]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 116.

والهدف المتوخى من الإشكالية لابد على الطالب الباحث الانتباه إلى ضرورة صياغة إشكالية محددة بدقة ومتضمنة للعلاقة بين متغيرات الدراسة، فالعلاقة بين المتغيرات هي العلاقة بين المسبب والنتيجة وما لم تتحدد العلاقة بين المتغيرات في الإشكالية فإن الطالب لن يتمكن من تحديد الهدف من الدراسة[1].

- أن تتصف بالواقعية؛بحيث تكون الإشكالية في حدود إمكانيات الباحث من حيث الوقت والتكاليف والكفاءة والمهارة والتخصص ووفرة المراجع ، خاصة بالنسبة للباحث المبتدئ الذي قد يصطدم بتشعب واتساع إشكالية البحث التي اختارها فيضيع في متاهاتها، وتضعف عزيمته عن مواصلة البحث[2].
- على الطالب الباحث أن يحرص على أن تكون الإشكالية متناغمة مع عنوان البحث وخطته؛ ذلك لأن العنوان يعتبر ترجمة رسمية للإشكالية المطروحة، التي تتم معالجتها من خلال الخطة المعتمدة.
- يجب أن تُصاغ الإشكالية بشكل تدريجي ابتداء من العام إلى الخاص فكلما ضاقت المشكلة كلما كانت النتائج أدق[3]. كما يجب الابتعاد عن التناقض والتضارب في الأفكار داخل الإشكالية الواحدة[4].

2-صياغة الإشكالية

إن مرحلة الصياغة هي الأهم لأنها تجسد الوعي بالمشكلة واستيعاب تفاصيلها، وهي نقل التصور الذهني إلى نص محكم النسج يجعل القارئ يستوعب ما يدور في ذهن الباحث

---

[1]- نوال بن عمار، المرجع السابق، ص148.

[2]- سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية، المرجع السابق، ص 42.

[3]- نصيرة شيادي، أثر صياغة وضبط الإشكالية في جودة البحث العلمي، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص49.

[4]- أحمد زردومي، ملاحظات حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد خاص 1995، ص27.

نحو المسألة، ويفهم عنه ما يود دراسته[1]. بحيث من خلال الإشكالية يمكن القول ما إذا كان الباحث يتحكم بشكل جيد في دراسته أم أن هناك العديد من الثغرات في الطرح ، لذلك فإن عرض الإشكالية بشكل سليم معيار حاكم لأنها ستكون بمثابة إطار قوي للرقابة على جميع مراحل البحث فكلما كانت الإشكالية مصاغة صياغة جيدة كانت إنطلاقة جيدة لبحث ذي قيمة علمية كانت انطلاقة جيدة لبحث ذي قيمة علمية جيدة[2].

وفي هذا السياق، يتعين على الطالب الباحث أن يُدرك عند صياغة الإشكالية أنه بصدد وضع التزام منهجي يُقيم البحث من خلاله؛ فصياغة الإشكالية أشبه بصياغة عقد بين المؤلف والقارئ يلتزم فيه المؤلف بتقديم ما يتضمنه هذا العقد من التزامات وتفاصيل يصرح بها[3]. لذا يجب كتابة الإشكالية بأسلوب علمي، وليس بالأسلوب الأدبي أو الصحفي[4]. حيث يجب أن تكون الإشكالية مصاغة صياغة دقيقة وواضحة وبلغة علمية سليمة تعكس مصطلحات التخصص حتى لا تكون الإشكالية عامة وساذجة، من منطلق أن لكل علم مفاهيمه وقضاياه فمثلا الطالب في تخصص القانون يصوغ إشكالية دراسته بلغة قانونية واضحة ومعبرة عما يريد البحث فيه، فاللغة السليمة و المتخصصة تزيد من عمق وقوة الطرح وتحسنه من الناحية الجمالية اللغوية.

تُصاغ إشكالية البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية تحديدا وسائر العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما بأكثر من طريقة تعبيرية، أشهرها طريقتان، الصياغة اللفظية الاستفهامية والصياغة اللفظية التقريرية.وللباحث الحرية في صياغة الإشكالية على الصورة التي يراها ملائمة.

---

[1]- عبد الرحمن حللي، المرجع السابق، ص40.

[2]– المرجع نفسه، ص47.

[3]– عبد الرحمن حللي، المرجع السابق، ص46.

[4]– نوال بن عمار، المرجع السابق، ص143.

الإشكالية الاستفهامية تكون في صورة تساؤل أو مجموعة تساؤلات تتطلب من الباحث الإجابة عليها بأسلوب علمي[1]، ويكون الباحث مخيرا بين أن يكتفي بطرح تساؤل واحد عام ومحوري شامل لكل نواحي الموضوع، يبحث عن إجابة محددة وواضحة، أو أن يُقسم الإشكالية إلى تساؤل رئيسي ويُحلله إلى تساؤلات فرعية تنبثق عنه[2]؛ بحيث يتعلق كل سؤال بمتغير أو مؤشر من مؤشرات الموضوع، وبكل تقسيم من تقسيماته[3].

يُفضل الكثير من الباحثين طرح الإشكالية بهذه الطريقة؛ لأنها تُحدد موضوع الإشكالية بسهولة من جهة، وهدف البحث من جهة أخرى؛ و لأن جواب التساؤل هو هدف البحث أو المذكرة[4].لأجل ذلك، وجب على الطالب الباحث عند عرض الإشكالية بهذا الأسلوب إقناع القارئ بأنه ليس بالبساطة والوضوح الذي يبدو عليه، وإقناعه بأنه جدير بإجراء بحث قائم بذاته للإجابة عليه. بعبارة أخرى، ينبغي أن يتشكل لدى القارئ انطباع منذ البداية بأن السؤال الذي يطرحه الطالب الباحث لا يزال غامضا، وأن قراءة البحث الذي بين يديه من شأنه أن يُساهم في رفع ذلك الغموض[5]. ومن هذا المنطلق، يتعين على الطالب تجنب وضع تساؤل لإشكالية بحثه في صورة سؤال مغلق يتم الإجابة عنه بنعم أو لا[6].

---

[1]– لويزة بهاز ومريم مبروك، خطوات تصميم البحث العلمي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04،2009، ص58.

[2]– القاعدة أن لا تصاغ الإشكالية نقلا عن الغير وإنما لابد أن تعبر عن شخصية الباحث، ومن ثم يعد الباحث قائمة كبيرة من الأسئلة، ثم يجمع بينها ويحصرها حتى يُشكل منها إشكالا واحدا غير مركب، فيحدد المجال العام ثم يبدأ في الحصر والدمج بين الأسئلة العامة التي طرحها حتى يصل إلى ضبط الإشكالية النهائية.

[3]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 121.

[4]– نصيرة شيادي، المرجع السابق، ص 50.

[5]– محمد حشمي و يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص45.

[6]– سميحة ديفل، الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد– بشار، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2021، ص55.

أما الإشكالية التقريرية، فهي تلك التي تكون صياغتها في صورة تقريرية؛ أي في صيغة قضية يتم عرضها وتحليلها تحليلا مترابطا يتعلق بمحاور موضوع البحث، بأسلوب مُركز ودقيق وواضح، يُعبر عن وجود مشكلة قائمة لها دلالة تبحث عن إجابة محددة[1].

حري بالذكر، أن إشكالية أي بحث تظهر في مقدمته التي توضح عددا من النقاط، من أبرزها أسئلة أو تساؤلات يتعين على الطالب الباحث الإجابة عليها خلال البحث، وعلى أساس هذه التساؤلات يعمد إلى تقسيم بحثه بوضع خطة له.

المطلب الرابع: خطة البحث

بعد وضع عنوان البحث وضبط إشكاليته، يتعين على الطالب الباحث أن يضع إطارا ليسير فيه ويُحدد من خلاله النقاط التي سيتناولها بالبحث، وفق خطة أولية مبدئية.

الفرع الأول: تعريف الخطة

الخطة هي رسم عام لهيكل البحث، يُحدد معالمه، والأفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة[2]؛ فهي عمل تقني فني يتمكن الباحث عن طريقها من السيطرة على أبعاد موضوع بحثه، وهذا بإبراز معالمه وتمييز بين مسائله المختلفة الهامة والثانوية، كما تُقدم للقارئ التركيبة الهيكلية للبحث والتصور العام للأفكار التي يتضمنها[3].

[1]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 121.

[2]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص55.

[3]– حورية لبشري وعلي مراح، المرجع السابق، ص 52.

على هدي ما تقدم ، يمكن القول بأن الخطة هي الهيكل التنظيمي للبحث والمخطط الهندسي الذي سيقام عليه معالجة الإشكالية التي يطرحها البحث.

الفرع الثاني:أهمية الخطة

لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة، وبناء عليها يُقسّم التقسيم المناسب له،فالخطة هي التي تعطي الانطباع الأول عن صورة العمل في البحث، فتؤلف ما يشبه فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث؛ حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، من هنا وجب إعطاء تلك الخطة أو التصميم الاهتمام الأكبر[1].فليس من المبالغة في شيء أن يُقال:"إن التخطيط لبحث عملية هندسية لتنسيق مباحثه، والتلاؤم بين أجزائه، وإظهار ما يستحق منها الإبراز والتركيز، فالباحث كمهندس معماري، يهتم بالتركيبات والقطاعات فيما بينها كما يهتم بالشكل الخارجي، وإنما يتميز مهندس عن آخر كما يتميز باحث عن آخر بلمساته الفنية، والتلاؤم بين الأجزاء، في صورة متناسبة وعرض أخاذ"[2].

إن البحث من دون خطة سابقة مدروسة بدقة، وعناية مضيعة للوقت، وتبديد للجهد؛ لأن إهمالها، والبدء بكتابة البحث دونها، ربما يضطر إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبين عدم الترابط والتنسيق بين المباحث فيما بينها، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلية بعد كتابته[3].من هذا المنطلق، يتبين أن إعداد الخطة عملية لا يمكن الاستغناء عنها في جميع أشكال البحوث العلمية، فهي من جهة يسهل

[1]– علي مراح، المرجع السابق، ص74.

[2]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص55.

[3]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق ، ص55.

على الطالب الباحث مناقشة حججه وأطروحاته للإجابة على الإشكالية، ومن جهة أخرى، يسهل على القارئ فهمها حال قراءة البحث[1].

الفرع الثالث: مواصفات الخطة

تتميز الخطة الناجحة التي تخدم الموضوع شكلا ومضمونا بعدة خصائص:

-الذاتية: يجب على الباحث أن يُدرك تماما أن إعداد خطة ليس بالأمر الهين، وعليه ألا يعتقد أن الخطة هي مجرد عناصر تكتب دون أي رابط أو يمكن نقلها من أي مرجع، فالخطة يجب أن تُعبر عن فهم كامل للمشكلة موضوع البحث وعن تساؤلاته، ومن ثم يجب أن تُعبر عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه للموضوع ومدى جديته ورغبته في المعالجة الدقيقة له، كما يجب أن تُعبر عن وجود رؤية خاصة للباحث تجاه الموضوع الذي يُعالجه، الأمر الذي يستوجب عليه أن يبتعد تماما عن نقل الخطط الجاهزة المعدة سلفا والتي يمكن أن يجدها المراجع التي يعتمد عليها، بل عليه أن يُحاول وضع خطة تُعبر عن ذاتيته وشخصيته[2].

- **المنطقية:** ويُقصد بذلك أن تكون كافة العناصر الأساسية للخطة أو تلك المتفرعة عنها متصلة بموضوع البحث ولا تخرج عنه ولا تتناقض فيما بينها. كما يجب أن تكون خطة البحث منسجمة ومُتناغمة مع عنوان البحث وإشكاليته.

- **التسلسل:** بمعنى أن تكون عناصر الخطة مقسمة بالتسلسل؛ أي أن تترابط منطقيا بحيث يقود كل عنصر إلى آخر ويُصبح استعراض العنصر الثاني ضرورة لإيضاح العنصر الأول ومعالجة العنصر الثالث إيضاح للعنصر الثاني بحيث يبدأ الباحث مثلا

[1]- محمد حشمي و يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص47.

[2]- بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لإعداد البحث القانوني، الطبعة الثانية عشر، الجامعة الأردنية، عمان،2003، ص 33.

بالتعريف قبل التطرق إلى الأركان، وهذا التسلسل يقود في النهاية إلى النتيجة النهائية للبحث.

- **الشمول:** يجب أن تغطي الخطة كل جوانب الموضوع، ويظهر ذلك من عناصر الموضوع التي يجب أن تكون متكاملة شاملة لكل الأساسيات اللازمة للموضوع، وتلعب إحاطة الباحث العميقة بمشكلة البحث والإطلاع الأولي على مراجع البحث دورا لا يُنكر في اتساع رقعة الخطة وشمولها، ولا شك في أن شمول الخطة يعطي مؤشرات إيجابية بالنسبة لمدى إمكان النجاح في معالجة الموضوع[1].

- **الوضوح:** أي أن تكون الخطة واضحة غير غامضة ويتحقق ذلك بالصياغة الدقيقة لمحتواها، وبعدم غموض أفكار هذا المحتوى.

- **عدم التكرار:** يجب ألا تتكرر عناصر الخطة وهذا التكرار قد لا يظهر بشكل مباشر، وإنما يظهر عرضيا أثناء معالجة أحد العناصر؛ أي يكتشف الباحث أثناء تناوله عنصرا معينا من عناصر الموضوع أن هناك نقطة سبق وأن عالجها في موضع سابق من بحثه أو سوف يعالجها بإسهاب في موضع لاحق من هذا البحث، وهنا يجب على الطالب الباحث تلافي هذا التكرار، ولكن قد يكون ذكر مثل هذه النقطة للمرة الثانية ضروريا فيقوم بذكرها بإيجاز ثم يُحيل القارئ إلى الموضع الذي ذكرها فيه بالتفصيل أو الذي سيذكرها فيه فيما بعد، فالإحالة قد تكون لما قد سلف ذكره وقد تكون لما سيأتي بيانه[2].

- **التوازن والتجانس:** وهو أن يُراعي الباحث عند إعداد خطة بحثه إيجاد نوع من التوازن والتناسق بين عناصر الخطة وهذا التناسق يتعلق أساسا بتقسيمات البحث التي يجب أن تتساوى وتتماثل كما وكيفا، ويستلزم هذا الأمر أن يعمل الباحث على معالجة كل أجزاء

[1]- بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص33.

[2]- بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق ، ص34.

البحث بقدر متناسب، فلا يُفرط في معالجة جزء ويبتر معالجة جزء أخر، كما لا يجوز معالجة أجزاء في البحث لا تدخل في إطار موضوعه وبذلك يتحقق للبحث التجانس وهو الأساس الأول لمنطقية البحث.

الفرع الرابع: تصميم الخطة

الخطة بمثابة مرآة عاكسة لمحتويات موضوع البحث فلا توجد قاعدة عامة تحكم تصميم خطة البحث؛ فذلك أمر يتحكم فيه طبيعة وخصوصية موضوع البحث. ويتم وضع تصميم فصول البحث بعد الانتهاء من فرز المعلومات ، حيث ينتقل الباحث إلى ترتيب المعلومات ، وذلك بجمع المعلومات المتشابهة في مجموعتين رئيسيتين تُمثل كل مجموعة منهما أحد قسمي المخطط ثم يقوم بعنونة كل قسم،ثم يُصنف كل مجموعة إلى مجموعات متفرعة عنها، وهكذا حسب ما تقتضيه عملية التقسيم ، وهذه المجموعات تسمى بحسب ما اصطلح عليه، فالمجموعات الكبرى تسمى أقساما، وما بعدها أبوابا وما يليها فصولا ، ثم مباحث ومطالب وفروع[1].

في هذه المرحلة الأولية من مراحل إعداد المذكرة، يقوم الطالب الباحث بوضع خطة مبدئية وهي تصور مبدئي قابل للتطوير (بإضافة أجزاء و/أو الاستغناء عن أجزاء أخرى) مع تقدم الطالب الباحث في قراءة المراجع، ويمكن تأجيل هذه الخطوة إلى ما بعد الاطلاع على أبرز المراجع التي يرى الطالب الباحث أنها ستمثل حجر الزاوية في أدبيات دراسته.هذا لا يعني بأي حال من الأحوال، تقليد خطط البحث الواردة في مراجع الغير، لكنه يعني مجرد الاسترشاد بتلك المراجع واستلهامها لتطوير خطة بحث جديدة ومبتكرة[2].

[1]– صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص ص142-143.

[2]– محمد حشمي و يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص47.

من المهم أن يتريث الطالب الباحث عند الضبط النهائي لخطة بحثه، لأنها تعد إلى جانب العنوان الواجهة الأولى للبحث، فقد يتحصل على مراجع جديدة متخصصة خلال مرحلة متقدمة من البحث، تلفت انتباهه لمسائل غفل عنها في مرحلة سابقة، أو لم يُعرها الاهتمام اللازم، فلا ضير من تغيير التصميم الهيكلي للبحث. فقد يحدث الجمع أو يحدث التفصيل وظهور عناصر جديدة في الخطة في شكل فصول أو مباحث أو مطالب أو فروع[1].

المطلب الخامس: جمع الوثائق العلمية

حتى يعطي الطالب الباحث قيمة علمية لموضوع بحثه وتتضح إمكانية دراسته، يتعين عليه لزاما البحث عن الوثائق العلمية المتصلة ببحثه، وتجميعها وترتيبها وتصنيفها، وتسمى هذه العملية باسم عملية التوثيق أو الببليوغرافيا، وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث وذلك بنقل المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع إلى متن البحث.

الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية وأهميتها في البحث العلمي

أولا- تعريف الوثائق العلمية:

تعرّف الوثائق العلمية بأنها:" جميع مصادر ومراجع المعلومات البحثية الرئيسية والثانوية المتنوعة (مخطوطة أو مطبوعة أومسموعة أو مرئية ..) المكتوبة أو غير المكتوبة، المادية أو غير المادية، السابقة والحاضرة والمستقبلية، التي يعتمد عليها الباحث القانوني وغيره أو يستند إليها في عملية تجميع المادة العلمية والحقائق والمعارف ذات الصلة بموضوع بحثه"[2].

[1]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص85.

[2]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 132.

ثانيا: أهمية الوثائق العلمية في البحث العلمي

يُحقق تجميع الوثائق العلمية للطالب الباحث عدة أهداف نذكر منها[1]:

- إضفاء قيمة علمية على الموضوع محل الدراسة والبحث.
- تأكيد استحقاق الموضوع للبحث وإمكانية دراسته والوصول فيه إلى نتائج علمية نظرية أو عملية.
- تمكين الباحث من الوصول إلى مصادر المعلومات المكتبية والميدانية، وجمعها وتنظيمها والاستفادة منها في كتابة البحث العلمي.
- تعويد وتدريب الباحث المبتدئ أو الطالب على التفكير والنقد الحر والموضوعي.
- تدريبه على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منظمة.
- تنمية قدراته ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع معين وحسن صياغتها.

الفرع الثاني: أنواع الوثائق العلمية

يمكن حصر الوثائق العلمية في نوعين هما: المصادر والمراجع.

أولا-المصادر:

1-المصادر لغة:

[1]- المرجع نفسه.

جاء في لسان العرب أن مادة (صدر) تعني أعلى الشيء ومقدم كل شيء وأوله، حتى أنهم ليقولون: صدر النهار والليل، وصدر الشتاء والصيف، وكل ما واجهك فهو صدر[1]. وورد في قواميس أخرى، أن المصدر يعني في اللغة: المنشأ، المبدأ، الأساس، الجوهر، وهو ما يُرجع إليه في علم وأدب وغيره[2].

هذا يعني، أن المصدر، له معنى السبق والأولية في ذكر الموضوع محل الدراسة، كما يعني أيضا الصعوبة في مواجهة أفكاره، وحل ألغازه ومعلوماته التي يحتويها، لأنها تكون على هيئة المادة الخام ، التي ينبغي أن تُجمع وتُرتب على شكل يسمح بالاستفادة منها في البحوث العلمية.

2-المصادر في الاصطلاح

تُعرف أيضا بالمصادر الأولية أو الرئيسية أو الأصلية أو المباشرة؛ وهي تلك الوثائق الأساسية التي كتبت حول موضوع ما أو جزء منه، والتي لا يرقى الشك إلى معلوماتها.ولذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها[3]، وكلما زاد الباحث من المصادر في بحثه كلما تجلت قيمة البحث وزادت قيمته وجديته.

ومن أهم المصادر الأصلية في البحوث القانونية: المواثيق الوطنية والدولية، المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة الاستشارية الصادرة عنها، الأوامر والقوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية، الدساتير، المؤتمرات والبرتوكولات والاتفاقيات الدولية، الأحكام والقرارات القضائية ، المخطوطات الرسمية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداث معينة ذات أثار قانونية.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، ص 445.

[2]– نعمة أنطوان وآخرون، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2003، ص 610.

[3]– مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص64.

ثانيا-المراجع:

1-المراجع لغة:

مرجع وجمعه مراجع، والمُراجع[1] من يتكلم بسلطة ودراية ويعتمد على رأيه ومشورته وقراره، وهو سند يُرجع إليه للحصول على معلومات ثابتة وأكيدة.

والذي يُفهم من معنى المرجع لغة هو المآب، والمعاودة، المرة بعد الأخرى، والتردد على الشيء، وهذه المعاني كلها موجودة في عمل الباحث فهو يرجع إلى المراجع العلمية، ويُكرر ذلك مرات عديدة، وهي معاني موجودة في المراجع نفسها، باعتبار رجوعها إلى المصادر في أخذ مادتها العلمية.

2-المراجع اصطلاحا

تُعرف أيضا بالمصادر الثانوية أو غير الأصلية أو غير المباشرة؛ وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأساسية الأولى، فتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص[2]. أو هي تلك الكتب و الأبحاث التي عنيت بموضوع ما واستمدت مادته العلمية من المصادر الأصلية وأخرجتها في ثوب أخر جديد[3]. ومن أمثلتها الكتب والمؤلفات القانونية، الدوريات، المقالات والأبحاث العلمية المتخصصة ، الرسائل العلمية.. .

ثالثا- الفرق بين المصادر والمراجع

من خلال ما تقدم ، يتضح الفرق بين المصادر والمراجع؛ فالمصدر أقدم ما يحتوي مادة عن موضوع ما، وهي ذات قيمة علمية في الأعمال العلمية ولذلك وجب

[1]- نعمة أنطوان وآخرون، المرجع السابق، ص 406

[2]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص 71.

[3]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص66.

الاعتماد عليها والرجوع إليها؛ فكلما ازداد استخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت وزادت قيمتها العلمية، وخاصة حالة كون هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل، وأما المرجع هو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع متعددة و تم إخراجها في ثوب جديد، ومن ثم يُطلب من الباحث دوما العودة إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر.وعليه، يمكن القول أن كل مصدر مرجع والعكس غير صحيح.

المطلب السادس: القراءة وتخزين المعلومات

بعد أن يجمع الباحث عدته العلمية من مصادر ومراجع يشرع في قراءتها، كما يقوم في ذات الوقت بتدوين وحفظ المعلومات التي تحصل عليها من خلال القراءة بطريقة علمية تساعده فيما بعد على توظيف هذه المعلومات في مذكرته.

الفرع الأول: قراءة المصادر والمراجع

القراءة هي الوسيلة الأولى والأساسية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لجمع المادة العلمية التي ستوظف في معالجة موضوع البحث[1]. وباعتبار القراءة تمهيد للأفكار التي يُنتجها الباحث[2]، فهي تُقسم إلى ثلاث أنواع.

أولا- القراءة السريعة

1- مفهومها:

وتسمى أيضا بالقراءة الكاشفة أو الخاطفة أو الاستطلاعية، وتكون عند مرحلة البحث الببليوغرافي الأولي، حيث يقتصر موضوعها في العادة على عناوين الكتب والفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة. وذلك بغرض اختيار الفصول

[1]- حورية لبشري، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص56.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص143.

والأبواب المتعلقة بموضوع البحث، ويتم تفحص هذه الموضوعات بصورة سريعة، لتحديد مدى قيمتها ودرجة ارتباطها بموضوع البحث إذ كثيرا ما تكون عناوين الموضوعات جذابة ولكن محتواها ضحلا للغاية، فيقوم الباحث باستبعادها من قائمة المصادر والمراجع[1].

2-الغاية من القراءة السريعة:

تهدف القراءة السريعة إلى ما يلي[2]:

- تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق علمية جديدة.
- معرفة سعة وآفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة.
- اكتشاف القديم والجديد، القيم والمتخصص من الوثائق العلمية ودرجة ارتباطها بموضوع البحث.
- تساعد على رسم ملامح خطة البحث وتعطي فكرة خول الخطوط العريضة والعامة لخطة البحث.
- تصنيف المراجع إلى عامة ومتخصصة.

ثانيا- القراءة العادية:

1-مفهومها:

وتسمى أيضا بالقراءة المتأنية، وهي التي تتركّز على الموضوعات التي حددها الباحث من خلال القراءة السريعة[3]؛ فبعد تصفح المراجع والمصادر المختلفة وقراءة مضامينها

[1]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص71.

[2]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خنشلة، العدد13، جانفي 2020، ص55.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص143.

وفهارسها بصورة سريعة،ينتقل الباحث بعد تصنيف المراجع التي لها ارتباط مباشر بموضوع بحثه على مستوى أخر من القراءة أكثر عمقا وأكثر تركيزا وهي القراءة العادية، حيث يقوم بواسطتها باقتباس الأفكار وترتيبها وفهم معانيها وتدوينها في الملفات والبطاقات[1].

2- الغاية من القراءة العادية:

تهدف القراءة العادية إلى ما يلي[2]:

- حصر المصادر والمراجع التي لها صلة وثيقة بموضوع البحث.
- تجميع الأفكار وتصنيفها وترتيبها وفقا لخطة البحث.
- تعديل وتحديد الخطة المعدة لدراسة موضوع البحث بإضافة عناصر جديدة أو حذف أخرى.
- استخلاص النتائج والأفكار وتدوينها في بطاقات أو ملفات.

ثالثا- القراءة المعمقة:

1-مفهومها:

هي قراءة فاحصة ومركزة ذات قيمة علمية كبيرة، فهي تستهدف الوثائق العلمية وطيدة الصلة بموضوع البحث، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة[3].

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 106.

[2]- عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 56.

[3]- نجية معداوي، مرجع سابق، ص 94.

وتعتبر القراءة العميقة الأساس الذي يرتكز عليه البحث لأنها تقود الباحث نحو المنهجية الجيدة والتحليل القيّم، فعند هذا المستوى من القراءة يفكر الباحث مليا فيما يقرأ، فيُحلل ويُركب ، ويُقارن، يقابل ويُفسر ،يستنتج وينتقد[1]، وتحقيقا لهذه الغاية تتطلب القراءة المركزة أكبر قدر من الصرامة والالتزام مقارنة بالقراءات السابقة.

2-الغاية من القراءة المعمقة:

تهدف القراءة المعمقة إلى ما يلي[2]:

- يتعرف الباحث على إطار المشكلة وتحديد الآراء الفكرية التي تناولها والفرضيات التي تبناها الباحثون فيما سبق.

- معرفة المناهج العلمية المستخدمة في الموضوع ومدى فعاليتها، ومدى حاجة دراستها وفق مناهج أخرى وبزاوية نظر جديدة ومعالجة بحثية مغايرة.

- تعميق الأفكار والاسترشاد وتوضيح مسار الدراسة من حيث المعلومة التي تخدم البحث.

- مناقشة الأفكار وتحليلها كما تسمح للباحث بإبداء رأيه فيها.

- الوصول إلى تحديد نتائج البحث من خلال الإطلاع الكامل على جميع عناصر الموضوع.

عطفا على ما تقدم، وحتى تُحقق القراءة العلمية هدفها المنشود في البحث العلمي، يُنصح بأن يكون الباحث في صحة جيدة وأن لا يشكو من مرض أو يعاني إجهادا جسديا أو توترا نفسيا، كما يجب أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة غير عشوائية؛ لأن تنظيم

[1]- مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص72.

[2]- عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 56.

القراءة يعني تنظيم المفاهيم والأفكار المستنبطة من خلالها؛ لهذا عند القراءة يُفضل أن يتبع الباحث التسلسل الأتي: قراءة الكتب العامة التي لها علاقة غير مباشرة بموضوع البحث لأنها تُعين على فهم المصادر. قراءة الكتب المتخصصة التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث، وهكذا يتدرج الباحث من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا متسلسلا يستطيع في ضوئه استيعاب المبادئ الكلية، ثم استيعاب المبادئ الكلية، ثم استيعاب المبادئ الأقل عمومية، ثم استيعاب المبادئ الفرعية التي تُشكل موضوع البحث[1].

الفرع الثاني: تخزين المعلومات

هي عملية دقيقة تحتاج إلى وقت وجهد وتركيز وقراءة متأنية من اجل انتقاء المعلومات والأفكار المتعلقة بموضوع البحث، وفيها يراعى التسلسل والانسجام في ربط الأفكار والمعلومات مع محاولة التعليق عليها وتحليلها وفقا للخطة التي رسمها لبحثه. ويتم تدوين وترتيب هذه المعلومات وفق نسق منهجي صحيح من خلال إحدى الطرق التالية:

أولا- طريقة البطاقات

البطاقات هي قطع سميكة من الورق المقوى متوسطة الحجم،وذلك لجعلها سهلة التداول وعدم اهتلاكها وسلامتها من التلف بمرور الوقت.يقوم الباحث بحفظها وتصنيفها وترتيبها بحسب عناوين الخطة وتقسيماتها(الفصول، المباحث، المطالب، الفروع ...).

يُفضل أن يكتب على وجه واحد من البطاقة فقط، وأن يترك فراغات أثناء تدوين المعلومات لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد، كما يجب أن يكتب في أسفل البطاقة أو في زاويتها اليمنى كافة المعلومات المتعلقة بالمرجع أو المصدر كاسم ولقب المؤلف، عنوان المصدر، دار النشر، مكان النشر وسنة النشر، رقم الطبعة، رقم الجزء

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص145.

إن وجد ثم رقم الصفحة، ويستعمل وسط البطاقة من الأعلى لعنونة المعلومات، وفي أسفلها يتم التوثيق.

وعلى أية حال، فإن تنظيم البطاقة يخضع للطريقة التي يراها الباحث مناسبة له، فهناك من يرى بحكم التجربة، أن يضع الباحث في ذيل البطاقة خطا أحمر يُدون تحته أفكاره الخاصة وتعليقاته وتحليله، لأنه قد يكتب الباحث معلومة حرفيا كما وردت في المرجع الذي بين يديه، وأثناء عملية الكتابة قد تراوده أفكار معينة، وجب تدوينها تحت الخط الأحمر للتدليل أنها لصاحب البحث لا لصاحب المؤلف[1].

ثانيا- طريقة الملفات

يتكون الملف من غلاف سميك وماسكة لحمل الأوراق، ويقوم الباحث بتصنيف هذه الأوراق في شكل ملفات أو مجاميع حتى لا تختلط، بحسب أقسام الخطة: قسم خاص للمقدمة، قسم لكل باب أو فصل بمباحثه ومطالبه....، يفصل بينها بورقة سميكة ذات لسان بارز يكتب عليه العنوان المناسب، حتى يسهل عليه فتح الملف المناسب بسهولة ويسر. ومن المستحسن إضافة قسم احتياطي لفصل جديد قد تنشأ الحاجة إليه فيما بعد.

يتعين على من ينتهج هذه الطريقة مراعاة ما يلي[2]:

- أن يكتب على وجه واحد من أوراق الملفات، ولا يكتب إلا المواد أو المعلومات الوثيقة الصلة ببعضها البعض.
- أن يحرص على أن تكون لكل معلومة عنوان مستقل حتى يسهل عليه تصنيفها لاحقا وفقا لأقسام خطة البحث العلمي؛ حيث يضع في رأس الورقة عنوان النص ويوثقه بذكر اسم المصدر واسم المؤلف ومعلومات النشر.

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص92-93.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص ص 157-158.

- أن تكون أوراق الملفات التي يُدون فيها أوراق بيضاء عادية، لكن يستحسن أن يُفرد كل نص في ورقة، ويُترك باقي الورقة للتعليق وإبداء أي إضافة تستحق أن تُذكر.
- يمكن للباحث أن يستخدم عدة ملفات إذا ضاقت أوراق الملفات بالمعلومات.

يتضح من خلال ما تقدم، أن هذا الأسلوب يمتاز بسهولة الاستعمال مقارنة بأسلوب البطاقات كونه يمكن الباحث من التحكم والسيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز، فضلا عن سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه من معلومات . كما أنه أكثر فعالية وأكثر تحكما في أجزاء البحث؛ فبعد رسم خطة أولية يبادر الباحث لفتح ملف لكل جزء من الأجزاء الخاصة بالخطة ويجمع فيه كل ما كتب لاستعماله فيما بعد في مرحلة التحرير[1].

ثالثا- طريقة الكراس:

يقوم الباحث فيها بجمع المصادر والمراجع اللازمة للبحث، وبعد وضع الخطة الأولية له يقوم بنسخ الخطة في الكراس بكتابة كل عنوان في صفحة مستقلة، ثم يقوم بعد ذلك بتفريغ كل مصدر ومرجع وفقا لعناوين خطة البحث من خلال كتابة كلا من اسم المؤلف ولقبه وعنوان الكتاب ورقم الصفحة والجزء إن وجد، ويقوم بهذه العملية مع جميع المصادر والمراجع المتحصل عليها، وفي نهاية الأمر يكون قد تجمع لدى الباحث مجموعة من المصادر والمراجع التي يحتاجها في كل جزئية من جزئيات البحث حيث يتعامل مع عدد محدود من المراجع والمصادر مما يُحقق فعالية في سير البحث، وتكمن أهمية هذه الطريقة في عدم تضييع الوقت بالرجوع إلى جميع المصادر والمراجع في كل مرة أثناء تطرق الباحث لأي جزئية من جزئيات البحث، وفائدة كل ذلك هو الاقتصاد في

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص96-97.

الجهد والوقت والتوظيف الجيد لجميع المصادر والمراجع المتحصل عليها سواء كانت مراجع عامة أو خاصة دون إهمال لأي منها أو نسيان لها[1].

رابعا- طريقة الإعلام الآلي

هي أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وتخزينها وتصنيفها وتبويبها ضمن ملف أو ملفات خاصة؛ لأنها تُسهل حفظ المعلومات واسترجاعها دون أن تتعرض للضياع أو الفقدان أو التلف بسبب العوامل الطبيعية كالرطوبة أو الحرارة العالية التي تُتلف بسببها الوثائق العلمية الورقية. وهنا يمكن الاستفادة من خدمات الانترنت في نقل المعلومات واقتباسها وتخزينها في ملفات الكترونية[2].

حري بالذكر، انه مهما كانت الطريقة التي يختارها الباحث لتخزين المعلومات ، تعين عليه مراعاة مايلي[3]:

- حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق، والحرص على التقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.
- انتقاء ما هو جوهري ومهم ومرتبط بموضوع البحث، ويترك ما كان حشوا.
- يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.
- احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.

بعد أن يستكمل الباحث كل قراءاته المفيدة للمصادر والمراجع، ثم يقوم بتخزين المعلومات في البطاقات أو الملفات، ويوزعها وفقا للخطة التي وضعها لدراسة الموضوع محل

[1]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، مطبوعة جامعية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خنشلة، السنة الجامعية 2018-2019، ص ص 38- 39.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 159.

[3]- نجية معداوي، مرجع سابق، ص 103.

البحث، يكون قد وضع حدا لمرحلة التحضير، ليلج مرحلة جديدة ومفصلية في عملية إعداد المذكرة وهي مرحلة التحرير أو الكتابة لإخراج البحث في شكله النهائي.

المبحث الثاني: المرحلة التحريرية للمذكرة

مرحلة تحرير البحث وكتابته محطة هامة وضرورية في إعداد البحث العلمي فهي مرحلة العمل أو الإنتاج الذهني حيث من خلالها يتم توصيل النتائج بطريقة علمية سليمة إلى من يهمه الأمر.

المطلب الأول: لغة و أسلوب الكتابة العلمية

الكتابة فن رفيع تتطلب إجادته موهبة، ودراسة أصوله، وتمرسا عليه. فالكتابة علمية كانت أم أدبية تتطلب موهبة خاصة لكي تجذب الانتباه ولا تبعث على السأم، ولكن دور الموهبة يقل كثيرا في حالة الكتابة العلمية؛ لأن لها أسلوبها، وقيودها، وقواعدها التي يتعين الالتزام بها[1]. لذا يتعين على الباحث أن يُراعي قواعد اللغة المتطلبة في الكتابة العلمية.

الفرع الأول: الكتابة بأسلوب مباشر

من منطلق أن الباحث يكتب لغيره، ولا يكتب لنفسه، تعين عليه أن يكون واضحا في أسلوبه، و أن يختار من الألفاظ والمباني وتراكيب الجمل ما يُعبر بع عن مقصده بطريقة مباشرة دون أن يُسبب ذلك للقارئ مشقة في فهم ما يريد الباحث الوصول إليه[2]. فالأسلوب العلمي يحتاج إلى المنطق والفكر لشرح وتفسير الحقائق العلمية التي لا تخلو من الغموض[3]. وحتى يكون الأسلوب موفقا وناجحا، يجب أن يكون سلسا مفهوما، لا تكلف فيه ولا زخرفة. ولكي يكون مفهوما، لا بد وأن تتوافر فيه شرطان: الوضوح والبساطة. ولكي يتوفر هذا الشرطان، يجب أن تكون الأفكار واضحة بعيدة عن الغموض

[1]– أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي– المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص 63.

[2]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص145.

[3]– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص199.

والتعقيد. ولكي تكون الأفكار كذلك، يجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها، واضحة بسيطة لا تحتمل أكثر من معنى واحد[1].فإذا شعر الطالب الباحث بأن أحد هذه المصطلحات غير مألوف أو يحتمل أكثر من تأويل، يجب عليه تعريفه أو توضيحه بشكل موجز في الهامش.

في هذا السياق، تقتضي الكتابة العلمية للبحوث القانونية، استخدام الأسلوب القانوني؛ فلا يجوز للباحث في مجال العلوم القانونية استعمال الأسلوب الأدبي، أو الأسلوب الإعلامي والصحفي. فعليه اجتناب الإفراط في استخدام التعابير المجازية والمحسنات البديعية والعبارات الغريبة عن لغة البحث العلمي. إضافة إلى ذلك، يُنصح الباحث أيضا بالتواضع وهو يُحلل ويُعلل ويُدلل ويُناقش؛ لذلك يُستحسن به أن يتفادى قدر الإمكان استعمال ضميري المتكلم والمخاطب(أنا، نحن) فمثل هذه الصياغة فيما لو استعملت قد تخرج الباحث عن حياده، وتضعه في مظنة الأنا والغرور.كما يُستحسن الابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع فيما يُبديه من آراء أو يتوصل إليه من نتائج مثل:أُؤكد، أخطئ، أُصوب، أجزم ... ويستعيض عنها باستخدام ألفاظ علمية مجردة من قبيل:يُلاحظ أنه، يبدو انه، يمكن القول، يتضح مما سبق... للدلالة على التواضع العلمي، فضلا عن أن العلم في تطور مستمر، وما هو صحيح اليوم قد يُثبت خطؤه غدا[2].

يتعين على الباحث أيضا التزام البساطة و الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم؛ باجتناب أسلوب الحشو والإطناب والاستطراد والتعقيد والتكرار دون مُبرر أو مسوغ، الذي يُطيل البحث دون جدوى، قد تدفع القارئ إلى الشعور بالملل، وتُقلل من قيمة البحث. وهنا على الباحث ألا يُغرق في التدليل على آراء شائعة صحيحة أو مسلمات لا خلاف عليها لأن ذلك من قبيل تحصيل الحاصل.

[1]– مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 79.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 161.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، أن على الباحث وهو بصدد تحرير مذكرته البدء بالفكرة العامة ثم الفكرة الخاصة؛ أي التطرق للمسألة العامة قبل الخاصة المشمولة بالدراسة، ويكون ذلك ضمن سياق تدرجي منهجي يساعد كثيرا القارئ على متابعة تسلسل الأفكار والمعلومات الواردة في المذكرة[1].

الفرع الثاني: سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية والإملائية

باعتبار اللغة وعاء الفكر، تعين على الباحث أن يحرص كل الحرص أن يكتب مذكرته بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والنحوية وفقا لما تقتضيه أصول ومنهجية البحث العلمي.وفي هذا الصدد، على الباحث أن ينتقي الألفاظ المناسبة لنوع البحث وطبيعته، التي تعبر مباشرة عن المعنى المقصود. ويقوم بصياغتها ضمن عبارات وجُمل قصيرة واضحة؛ بحيث تكون الجملة على قدر تمام المعنى الذي تُعبر عنه دون زيادة أو نقصان.فما يمكن التعبير عنه بكلمات معدودات يجب ألا يتجاوزها إلى أكثر من ذلك وإلا عُد لغوا وحشوا يسئ إلى المعنى[2]. كما يجب أن تكون الجمل غير طويلة، وأن تكون الفقرات قصيرة ومتناسقة ومتسلسلة بحيث تكون الصلة بينها صلة جوهرية عضوية، وقوية ذات معنى واضح ومدلول معين، وتبعث شوقا لدى القارئ[3].

وفي هذا الصدد، يجب استعمال اللغة الفنية المتخصصة؛ أي أن تكون المصطلحات التي يستعملها الباحث مُتفقة مع طبيعة الموضوع ومع تخصص البحث؛ فالباحث في مجال العلوم قانونية معني باستعمال المصطلحات القانونية كما وردت في النصوص الرسمية ، وأيضا باحترام دلالات مفاهيم ومصطلحات القانون كما هي معروفة لدى أهل الاختصاص ، ولا ينبغي إطلاق العبارات وتوظيف المصطلحات دون التعمق في معناها

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 125–127.

[2]– مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص ص 79– 80 .

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 147.

القانوني[1]. كما ينبغي تفادي ألفاظ السخرية وأسلوب التهكم والاستفزاز، فيجب أن يكون البحث العلمي بحثا موضوعيا بعيدا كل البعد عن مثل هذه الأساليب. وأيضا الابتعاد عن ألفاظ التفخيم كعبارة الأستاذ العظيم، سعادة الوزير...وغيرها من الألقاب والأوصاف.

ومما يندرج ضمن مسألة مراعاة سلامة اللغة، قواعد كتابة الأرقام، حيث لا يجوز أن تبدأ الجملة برقم عددي، وإذا كان من الضرورة وجوب كتابة الرقم يُكتب بالحروف لا بالأرقام، وتكتب بالأرقام النسب المئوية أو مقدار مبلغ معين أو تواريخ معينة، وإن وجدت مجموعة من الأرقام المتتالية وكانت متباينة من حيث عدد الكلمات التي تكتب بها فإنها تكتب بصيغة عددية[2].

الفرع الثالث: مراعاة علامات الوقف والترقيم

تحكم الكتابة العلمية القانونية ضوابط شكلية وجب على الطالب الباحث مراعاتها، ومن بينها علامات الوقف والترقيم وتتمثل فيما يلي:

- **النقطة (.)**: توضع في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية، وتدل على وقفة تامة عند القراءة.كما توضع عند نهاية الفقرة وعند نهاية الكلام وانقضائه.
- **النقطتان الرأسيتان(:)**: وهما تستعملان للتوضيح والتبيين، من مواضع استعمالها: بعد لفظ القول أو القائل مباشرة، بين الشيء وأقسامه وأنواعه، بين المشروح والشرح أو المعرّف والتعريف، عند التمثيل وقبل ذكر الأمثلة، بعد العناوين الجانبية أو الفرعية.

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 160. عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 148.

[2]– عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، المطبوعة السابقة، ص43.

- **النقاط الثلاث الأفقية (...)**: وهي توضع : عند حذف جزء يسير أو كبير من النص المقتبس؛ إما طلبا للاختصار وتجنبا للإطالة والاستطراد، وإما لعدم أهمية الكلام المحذوف، وبدلا عن إدراج عبارة إلى أخره (إلخ). توضع بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى لحث القارئ على التفكير.
- **الفاصلة العادية (،)**: وتوضع للفصل بين أجزاء الكلام، فيقف القارئ عندها وقفة وجيزة؛ ومن استعمالاتها: بين الجمل التي يتركب من مجموعها كلام تام. بين الجملتين المتعلقتين إحداهما بالأخرى؛ أي بين الجمل المتصلة المعنى والتي يُكمل بعضها بعضا. بين الشرط وجوابه. بعد المنادى. بين أنواع الشيء وأقسامه. بين القسم وجوابه.
- **الفاصلة القاطعة أو الفاصلة المنقوطة (؛)**: وهي توضع بين الجمل لتشعر القارئ بأن عليه الوقوف عندها وقفة أطول قليلا من وقفة الفاصلة.وتستعمل في مواضع منها: بعد جملة يستتبعها سبب أو تعليل أو توضيح أو تفصيل. بين جملتين بينهما علاقة سببية؛ بان تكون الثانية منهما سببا في الأولى أو مسببة عنها أو علة لها. بين جملتين طويلتين بينهما استدراك أو استثناء.
- **الشرطة المفردة(-)**: تستعمل في الحالات التالية: في ابتداء السطر، في حالة الفصل بين كلام المتحاورين بعد ذكر أسمائهم والاستغناء عن تكرار ذكر اسميهما. بين العدد والمعدود. حصر الصفحات وتحديد أرقامها المتسلسلة في الهامش. بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.
- **الشرطتان (- -)**: تستعملان لتحديد جملة أو عبارة أو كلمة معترضة يتصل قبلها بما بعدها؛ أي لو حذف ما بين الشرطتان يُكوّن جملة تامة المعنى والمبنى.
- **الشرطتان المتوازيتان أو الأفقيّتان (=)**: وهي علامة التابعية، تُوضعان في آخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص حاشيتها، كما يُوضع مثلها في أول القسم

المخصص للحاشية في الصفحة الموالية؛ إشارة إلى تابعية ما ابتدئ به في هذه الحاشية إلى ما انتهت إليه حاشية الصفحة السابقة.

- **القوسان أو الهلالان ()**: يتم استعمالها في مواضع منها: تفسير وإيضاح كلمة أو لفظة مضافة داخل الكلام. حصر مصطلح أو اسم علم أو عنوان أو رقم. حول الأسماء أو المصطلحات الأجنبية في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية. حول إشارة الاستفهام، بعد خبر أو كلمة أو معلومة مشكوك في صحتها أو نسبتها.حول عنوان فرعي بغاية التأكيد عليه.

- **الشولتان المزدوجتان** "..." : تستعمل علامتا التنصيص في المواضع التالية: الاقتباس الحرفي؛ بحيث يوضع بينهما النص المقتبس حرفيا بما فيه من علامات الوقف وذلك لتمييز الكلام المقتبس من كلام الباحث. حصر أسماء بعض الأعلام او المصطلحات أو العناوين أو الأرقام.
- **القوسان المزهران أو المزخرفان**: ويوضعان بهدف حصر نصوص الآيات القرآنية الكريمة.
- **القوسان المعقوفان أو المركنان [ ]**: وهما يوضعان حول كل زيادة تضاف في جملة مقتبسة حرفيا توضيحا أو توكيدا أو إتمام أو تقويما أو تصحيحا.
- **علامة الاستفهام (؟)**: وهي توضع بعد الاستفهام أو الاستفسار أو السؤال عن شيء ما، سواء أكانت أداة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة.
- **علامة التعجب(!)**: وتوضع عند التعبير عن شعور قوي سخطا أم رضا ، استنكارا أم إعجابا.

المطلب الثاني: الاقتباس وتوثيق الهوامش

يعتبر الاقتباس من العناصر المهمة في كتابة الأبحاث العلمية انطلاقا من كونها تعتمد على المعرفة العلمية المتراكمة؛ فالباحث يستعين في رحلته العلمية بآراء الآخرين وأفكارهم بهدف التحليل والمقارنة والربط والمناقشة. ويتعين على الباحث عند نقل هذه الآراء وتلك الأفكار توثيقها بطريقة علمية سليمة.

الفرع الأول: ماهية الاقتباس

لا يخلو أي بحث قانوني، بل يستحيل إعداده، دون اعتماد عملية الاقتباس، التي يُحاول الباحث من خلالها الاستشهاد بما كُتب حول موضوعه، وذلك لدعم أو لبيان وجهة نظر مدعمة لرأيه، أو مخالفة له، أو لشرح فكرته أو لتبسيطها، بالمفهوم الذي جاء به غيره، أو لبيان السند القانوني لما يقوله، أو لتحليل هذا السند وتقييمه[1].

أولا- مفهوم الاقتباس:

1-تعريف الاقتباس:

أ- **الاقتباس لغة:**

الاقتباس مصدر للفعل (اقتبس)، ومعناه: الاستفادة من العلم وغيره، واقْتَبَسْت منه علما: أي اسْتَفَدْتُهُ [2]، وفي الحديث " من اقتبس علما من النجوم، اقتبس شعبة من السحر"[3].

---

[1] *-Jean-Pierre Fragnière, comment réussir un mémoire, une thèse, 04 édition ,Dunod, Paris, 2009, P 92.*

[2]- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص89.

[3]- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب الحكم في الساحر، باب ما جاء في كراهية اقتباس علم النجوم، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، حديث رقم: 16513.

والقبس: الجذوة، وهي النار التي تأخذها في طرف عود واقتباسها الأخذ منه، ومنه قوله تعالى ﴿بشهاب قبس﴾[1].

ومنه يتضح أن المعنى اللغوي للاقتباس يدور حول معنى الاستفادة، والأخذ، والطلب، والعلم، وهي نفس المعاني التي يتمحور حولها المعنى الاصطلاحي.

ب- الاقتباس اصطلاحا:

يعني الاقتباس استشهاد الباحث في نقطة معينة من موضوع البحث بآراء الآخرين وأفكارهم التي لها علاقة بموضوعه، إما لتدعيم وجهة نظر، أو لتأكيد فكرة معينة، أو لمقارنة، أو لمعارضة رأي. وعرف أيضا بأنه:" شكل الاستعانة بالمصادر والمراجع، التي يستعين بها الباحث لتحقيق أغراض بحثه؛ إذ انه بمثابة استشهاد بأفكار الآخرين المتعلقة بموضوع البحث، وينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، وبالتالي فإن الاقتباس يُعزز التواصل والاستمرارية والبناء التكاملي للمعرفة والعلم"[2].

يتضح من التعريفات السابقة، أن الاقتباس هو "الاستعانة بأفكار الباحثين في موضوع معين ، كما أنه جسر من جسور التواصل بين الأفكار في عملية البناء المعرفي"[3].

2-وظائف وضوابط الاقتباس:

أ- وظائف الاقتباس:

إن تقنية الاقتباس طريقة منهجية في نقل أي معلومة بصدق وأمانة من أي مصدر أو مرجع بأسلوب منهجي دقيق[1]. وتكمن أهمية وظائف الاقتباس في[2]:

---

[1]- سورة النمل، الآية 7.

[2]- علي صاحب طالب الموسوي، توثيق المصادر والمراجع في البحوث والرسائل والأطاريح العلمية في الجغرافية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد 23، 2016، ص 16.

[3]- سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، مجلة الصراط، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر1، المجلد 22، العدد 01،جويلية 2020، ص 316.

- التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء وهذا من خلال التعرف على الأفكار السابقة في الموضوع وعلى أصحابها وتقييم هذه الأفكار.
- التفاعل بين الباحثين وتوليد أفكار جديدة من خلال النقاش والتحليل وتبادل الآراء مهما تناقضت أو انسجمت.
- تجميع مختلف الآراء حول موضوع الدراسة بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة ونقاط القوة والضعف وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع.
- الاستعانة بالاقتباس من آراء الآخرين لتدعيم وجهة نظر الباحث.
- الوفاء بمتطلبات وقواعد البحث العلمي التي تستوجب إتباع منهجية صارمة في انجاز البحوث العلمية يجب على الباحث السير على نهجها.

يتبين من خلال ما تقدم، أن أهمية الاقتباس في البحوث القانونية تظهر في أن الباحث الأصيل ينتقي المعلومات اللازمة التي تخدم موضوعه بحذر دون إضافة أو نقصان، وعدم الخروج عنها مع الاحتفاظ بأصحابها لأن في ذلك نقلا لبيانات صحيحة حتى لا يقع فيها تحريف لحقائق أو عدم فهم المضمون جيدا، مما يُخل بالبحوث القانونية في الوصول إلى نتائج وحقائق مهمة.

ب-ضوابط الاقتباس:

إن عملية الاقتباس ليست بالأمر السهل، خاصة بالنسبة لمن يُقبل لأول مرة على إعداد بحث علمي، فالاقتباس تحكمه مجموعة من الضوابط يتعين على الباحث مراعاتها:

[1]- بودالي بن عون، استخدام المصادر الالكترونية في مذكرات الماستر (دراسة ميدانية لطلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة الأغواط)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي -الأغواط، المجلد 11، العدد 03، 2017، ص114.

[2]- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 106.

- لا بد أن بكون الباحث دقيقا، فطنا في فهم النصوص القانونية، والآراء الفقهية لمختلف المؤلفات التي يستشهد بها، حتى لا يُحرّف النصوص والآراء المدرجة في اقتباسه عن مدلولها الحقيقي، أو يكون اقتباسه[1]، أو يكون اقتباسه غامضا ومبهما[2].
- عدم اعتقاد الباحث أن ما يقتبسه من نصوص وآراء من المسلمات، بل عليه الاتصاف دائما بروح الباحث؛ من نقد وتحليل وتقييم[3].
- لابد أن يُحسن الباحث انتقاء ما هو جدير بالاقتباس؛ فيما يتعلق بحداثة المراجع وتخصصها، وتنوعها، إذ عليه تجنب التركيز على مرجع واحد فقط[4]، وكذا اختيار المضامين والآراء والمواقف القيمة والأصلية من مصدرها، والتي تُعد بذاتها حجة علمية في موضع استخدامها، كآراء الفقهاء والمتخصصين في مجال البحث محل الدراسة، والمشهود لهم في تخصصهم[5]، وبأن تكون الأفكار المقتبسة مهمة ولها صلة بموضوع البحث، وذلك بتجنب الحشو الزائد الذي لا يخدم الموضوع.
- يجب أن يُبرز الباحث شخصيته العلمية أثناء عملية الاقتباس، من خلال التحكم في هذه التقنية من جهة، و قدرته على إبراز آراءه ومواقفه، بالتعليق والنقد والتحليل، والتقييم لما قام باقتباسه حتى لا تضيع شخصيته بين كثرة الاقتباسات من جهة أخرى[6].

---

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص98.

[2] - *Michel Beaud, l' art de la thèse, Casbah éditions, Alger, 2010, p.97.*

[3]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص98.

[4]– صالح طليس، مرجع سابق، ص 168.

[5]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 99.

[6]– احمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، الطبعة السادسة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009، ص77.

- ينبغي أن يكون الباحث قادرا على الربط وتحقيق الانسجام والتوافق بين ما هو مقتبس، وبين مختلف العناصر التي أُدرج الاقتباس ضمنها[1].

ثانيا- أنواع الاقتباس

يوجد أربعة أصناف من الاقتباس وهي: الاقتباس المباشر، الاقتباس غير المباشر، الاقتباس المتقطع والاقتباس في الهوامش.

1-الاقتباس المباشر:

أ- تعريف الاقتباس المباشر:

يسمى أيضا الاقتباس الكلي وهو الاقتباس الحرفي للنصوص التي يرى الباحث ضرورة الاعتماد عليها في إعداد بحثه؛ وفيه يتم نقل النص من المصدر أو المرجع كما هو مدون دون أي شكل من أشكال التصرف والحذف والتغيير، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحبها، ودور الباحث نقلها ثم التعليق عليها فيما بعد سواء بالنقد أو التصحيح أو التفسير أو المقارنة بما يُماثله في المعنى.

يدون الاقتباس الحرفي بين علامات التنصيص " " أو مزدوجتين إذا كان النص قصيرا. أما إذا كان النص المقتبس طويلا (أكثر من 5 أسطر) فلا بد من تمييزه عن غيره من النصوص وهذا من خلال:[2]

- كتابة النص المقتبس بخط أصغر أو بمسافة أقل بين الأسطر.
- يبدأ النص بعد 05 مسافات عن بداية الأسطر العادية وينتهي قبل 05 مسافات من نهاية الأسطر العادية.

[1] - *Michel Beaud, op.cit, p.97.*

[2]- صلاح الدين الهواري، كيف تكتب بحثا أو رسالة، د ر ط، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2003، ص74.

- لا تستخدم في هذه الحالة الأقواس أو علامات التنصيص أو المزدوجتين.

الملاحظة المهمة التي لا ينبغي للباحث إغفالها؛ هي عدم المبالغة والإطالة في عملية الاقتباس الحرفي أو المباشر، إذ لا يجوز نقل صفحة كاملة إلى البحث، بل يجب إحالة القارئ إلى المصدر المستعمل للإطلاع عليه وفقا للصفحة المستعملة.

ب- حالات الاقتباس المباشر

يتم اعتماد الاقتباس الحرفي في حالات محددة ومعدودة ومحصورة جدا، ومن الناحية العملية لا يمكن انجاز بحث علمي أكاديمي بالاعتماد فقط على الاقتباس الحرفي في كل متن البحث، لأنه بذلك يصبح نقلا حرفيا وعملا تجميعيا دون وجود لشخصية الباحث التي تقتضي اعتماد واستعمال أدوات المناهج العلمية من وصف وإحصاء وحصر وترتيب وتصنيف وتحليل وتفسير وشرح وتركيب واستنتاج ونقد ومقارنة، وهي التي يتطلبها البحث العلمي للوصول إلى نتائج علمية مقبولة[1].

ومن بين الحالات التي يتم الاعتماد فيها على الاقتباس المباشر:[2]

- النقل الحرفي من القرآن الكريم أثناء الاستدلال أو الاستشهاد بآية قرآنية أو حديث من أحاديث المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم من السنة النبوية الشريفة.
- إذا كانت تعابير المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.
- إذا كانت تعابير المؤلف مؤدية للغرض في وضوح وسلامة ودقة.

[1]- إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة، مرجع سابق، ص124.

[2]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خنشلة، العدد 13، جانفي 2020، ص58.

- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، خاصة إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.
- في معرض النقد والاعتراض على المخالف وجب نقل كلامه حرفيا.
- في حالة الاستشهاد بتعريف لمصطلح أو مفهوم أو كلام لفقيه أو مفكر.
- في حالة الاستدلال بنص مادة قانونية أو حكم قضائي أو اجتهاد قضائي.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يتم توثيق الاقتباس الحرفي مباشرة من المصدر الأصلي دون واسطة، ويتم ذكر جميع معلومات المصدر التي تسمح للقارئ بالوصول إليها بيسر وسهولة.وفي حالة عدم تمكن الباحث من الحصول على المصدر الأصلي لسبب وجيه، ويجد ضالته أو ما يبحث عنه في مرجع آخر كتعريف أو حكم قضائي وما شابه ذلك من حالات الاقتباس الحرفي، وأراد الباحث أن يقتبس أو يُشير إلى فكرة مؤلف ما لم يتحصل عليه، ووردت في مرجع لمؤلف آخر يمتلكه الباحث، في حين أن المصدر الأصلي تعذر الوصول إليه ففي هذه الحالة يمكن للباحث اقتباس الفكرة بصورة غير مباشرة، على أن يكتب في بداية التهميش عبارة " نقلا عن ...ثم كتابة المعلومات المتعلقة بالمرجع الذي وجد فيه المعلومة[1].

2-الاقتباس غير المباشر:

أ- تعريف الاقتباس غير المباشر:

ويسمى أيضا الاقتباس غير الحرفي والاقتباس المعنوي، يُقصد به أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع أو مراجع ثم يُشير إليها بعبارته الخاصة، فهو صاحب التراكيب اللفظية. وفي هذا الصدد، يُنصح الباحث باعتماد القراءة الجيدة والمركزة لفهم آراء

[1]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية ،المقال السابق، ص58.

الآخرين، وحتى لا يخرج الباحث عن المعنى الموجود في سياق الفكرة الأصلية التي تأثر بها[1].

ب- صور الاقتباس غير المباشر

يمكن للباحث أن يستخدم تقنية الاقتباس غير المباشر في الحالات التالية[2]:

- **إعادة الصياغة:**

حيث يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص؛ إذا كان النص يعتريه ضعف في التعبير أو تعقيد في الأسلوب.

- **التلخيص:**

فيه يقوم الباحث بتلخيص موضوع كامل أو فكرة كاملة تشغل صفحات كثيرة. فيُحافظ على فكرة الموضوع الرئيسي، ويُلخصها بأسلوبه الخاص، ويسمى أيضا الاقتباس التلخيصي؛ أي يقوم بتلخيص مضمون الفكرة ويُعيد صياغتها بأسلوبه الخاص.

إن التلخيص بهذا المعنى يُشبه إعادة الصياغة ففي كليهما يقتبس الباحث مضمون ما يُريد إدراجه في بحثه من الأفكار والآراء ويُحافظ عليها، لكن مع التعبير عن ذلك بأسلوبه الخاص، غير أن التلخيص يختلف عن إعادة الصياغة في أن سبب هذا الأخير هو ما يعتري النص المقتبس منه من ضعف في التعبير أو تعقيد في الأسلوب.أما التلخيص فسببه طول النص ورغبة الباحث في تقليصه. وفي كلتا الحالتين، يتعين على الباحث أن يتوصل إلى مُطابقة قصد وفكرة المؤلف صاحب النص، وأن يتمتع بالأمانة العلمية في النقل فيُشير إلى صاحب الفكرة ويُحيل عليه حتى يتمكن القارئ من الرجوع إليه.

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص143.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 172.

- **الاختصار:**

يقوم الباحث بتقليص عبارات النص الأصلي إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف صاحب النص ووجهة نظره. فهو يختلف عن إعادة الصياغة والتلخيص من حيث أن الباحث يُحافظ على أسلوب صاحب النص ومضمون فكرته فلا يسردها بأسلوبه الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن النص المنقول نقلا غير حرفي لا يوضع بين شولتين؛ أي علامة الاقتباس أو التنصيص؛ لأن الباحث تصرف في بنائه اللغوي إما بإعادة الصياغة أو التلخيص أو الاختصار، لكن من الضروري أن يُشير الباحث إلى صاحب النص(الفكرة والمضمون)، حتى يتمكن القارئ من الرجوع إليه، والتأكد منه [1]. وفي هذا النوع من الاقتباس يمكن للباحث أن يعتمد على العديد من الصيغ للتدليل على هذه التقنية منها: انظر في ذلك... ، راجع كلا من:... ، للاستزادة:... ، للاطلاع أكثر:...، مع ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالمصادر التي تم استعمالها. وتستعمل هذه الصيغ اللفظية أثناء اعتماد الباحث على مجموعة من المراجع المختلفة في نقل فكرة واحدة وهو ما يعرف في المنهجية العلمية بالعدل بين الأقلام، وهذا من باب الأمانة العلمية لكون الفكرة محل النقاش قد تطرق لها عدة مؤلفين، فكان من الواجب أن يقوم الباحث بالاطلاع عليها في مجملها دون تفضيل أو إقصاء وهو ما يُبين جهد الباحث وقيمة علمه في البحث والتقصي والتفتيش. إضافة لذلك، فيمكن استعمال مثل هذه الصيغ اللفظية أثناء تعرض الباحث لجزئية في متن بحثه لكن ارتباطها به كان عرضيا ثانويا أو عرضيا، فيعمل على توجيه الباحث إلى كثير من التفصيل حولها بذكر المصادر والمراجع التي تطرقت إليها

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 173.

بكثير من الدقة والتفصيل، وهو ما يُعرف في المنهجية بتطعيم الهامش حيث يذكر الباحث كل المصادر المختلفة التي بحوزته جميعا في الهامش[1].

3-الاقتباس في الهامش:

قد يجد الباحث نفسه أمام فكرة ذات قيمة علمية، غير أن إدراجها في المتن قد يجعله موضع نقد كونه أسهب في نقطة لا علاقة لها بموضوعه. فلا بأس هنا من ذكرها في الهامش.

ثالثا- السرقة العلمية

إن الاتصاف بالأمانة العلمية هي السبيل الوحيد الذي يُمكن الباحث من دراسة موضوع جاد ودقيق في شتى التخصصات والعلوم دون الوقوع في الثغرات أو المطبات، فهي بالتالي تعد الضوابط والمبادئ الأساسية لإعداد وتنفيذ البحث العلمي ومخرجاته وفق الممارسات المتفق عليها في البحوث العلمية وواجب يتحلى به الباحث تجاه بحثه[2]. وحتى يؤدي الباحث مذكرته على أكمل وجه وأحسنه ، ينبغي له أن يحتكم إلى قواعد وضوابط أخلاقية تحمي الملكية الفكرية للأفراد والمؤسسات وتعزز من مفهوم الأمانة العلمية، سواء أكان ذلك أثناء جمع البيانات والمعلومات أو أثناء نقلها وتحليلها أو حتى أثناء طرحها لكي لا يتهم بالسرقة العلمية وفقا للقوانين المعمول بها.

1-تعريف السرقة العلمية

حظي موضوع السرقة العلمية باهتمام كبير على المستويات المحلية والدولية، كما يعد من أهم القضايا المطروحة حديثا في مجال المكتبات والمعلومات، وقد أطلق على هذه

[1]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، المقال السابق، ص 59.

[2]- عصام زيقم، علي بن ميلة ، أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي- الاقتباس والتهميش أنموذجا-، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، مجلد 03، العدد01، جوان 2021، ص ص 99-115.

الظاهرة العديد من التسميات أهمها: الانتحال الأكاديمي، الانتحال العلمي، السطو العلمي والانتهاكات العلمية وكلها مترادفات لمصطلح السرقة العلمية.وقد اهتم كل من الفقه والقانون بالسرقة العلمية فأوردا لها عدة تعاريف.

أ- التعريف الاصطلاحي للسرقة العلمية:

يرى جانب كبير من الفقه أن السرقة العلمية تعتبر جريمة من جرائم الاعتداء على الحقوق المعنوية للمؤلفين و المبتكرين، فهي " اقتباس عبارات وأعمال الآخرين والاستخدام غير المرخص له للمدونات الفكرية والأدبية أو لأي معلومات في أي اختبار أكاديمي دون الإشارة إليها باعتبارها مرجعا"[1].وبهذا المعنى هي "قيام شخص باستخدام إنتاج فكري لشخص أخر ونشره على أنه مالك هذا النص دون إقرار من المالك الأصلي للنص.."[2].

وعرفت كذلك بأنها" استخدام متعمد لأي مصدر معلومات منشور أو غير منشور، دون اعتراف مناسب بحقوق التأليف، وعدم تطبيق طرق الاستشهاد أو الاقتباس المتعارف عليها في البحث العلمي، ويشمل ذلك ما يحتويه ذلك المصدر من أفكار أو جمل أو كلمات، حتى خرائط وجداول وأشكال" وهي كذلك " اغتصاب الإنتاج العقلي أيا كان نوعه، أدبيا أو علميا، ونشره دون الإشارة للمصدر الأصلي"[3].

من التعريفات السابقة يتبين أن السرقة العلمية تنطوي على شقين وهما: الأول: سرقة عمل شخص أخر، والثاني: نسبة العمل المؤلف لغير مؤلفه الأصلي. فالشخص المنتحل

---

[1]- جمال إبراهيم الحيدري، علياء يونس علي، جريمة السرقة العلمية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون-جامعة بغداد، العدد الخاص الخامس، 2019، ص54.

[2] - *Prytherch R, Harrod's librarians glossary and reference book: a directory of over 10200 terms , organizations, projects and acronyms in the areas of information management, library science, publishing and archive management , Routledge, p.543.*

[3]- جمال أحمد زيد الكيلاني، السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 46، العدد 01، الملحق 01، 2019، ص 410.

هو شخص خاطف وسارق لأفكار وتعبيرات الآخرين، قد يكون عن قصد بعلمه، وقد يكون من دون قصد بغير علم، منتهكا لحقوق الملكية الفكرية، ومعايير النزاهة العلمية[1].

ب- التعريف القانوني للسرقة العلمية

تُعرف السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بأنها: " كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"[2].

2-صور السرقة العلمية:

بغرض رفع اللبس عن تعريف السرقة العلمية المذكور أعلاه، بين القرار الوزاري 1082 صور أو نماذج السرقة العلمية، والتي هي[3]:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

---

[1]- أحمد عبد الحميد حسين ، ظاهرة الانتحال والسرقات العلمية – مراجعة علمية، المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، المؤسسة العربية لإدارة المعرفة، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2022، ص64

[2]- راجع: نص المادة 3 فقرة (1) من القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.ويلغي بذلك القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يُحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

[3]- المادة 3 فقرة (2) من القرار الوزاري 1082.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر، أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

3-الإجراءات والعقوبات المترتبة عن السرقة العلمية:

حدد القرار الوزاري 1082 الإجراءات المتعلقة بالإخطار عن السرقات العلمية، وطبيعة العقوبة الخاصة بالطالب والأستاذ الباحث بكافة درجاته وطبيعة وظيفته المرتكب لجريمة السرقة العلمية، بالإضافة إلى توضيح طبيعة العقوبة المقررة تجاه كل من يثبت بحقه أن مارس السرقة العلمية في أنجاز بحوثه.

أ- الإجراءات الخاصة بالطالب:

يُبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية ترتكب من طرف الطالب من خلال تقرير كتابي مفصل، مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة، يُسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، حيث يُحيل هذا الأخير التقرير فورا إلى مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، إذ يقوم المجلس بإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، ويُقدم تقريره إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث في أجل لا يتعدى ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالواقعة، وعندما تثبت السرقة العلمية، يُحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث الملف على مجلس تأديب الوحدة، كما يُعلم مسؤول وحدة التعليم والبحث الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة الثبوتية، مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب، حيث يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم للتقرير الذي يُقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة للمؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب والأدلة التي سمحت بالتأكد من حجة وقوع السرقة، ثم يُستمع للمتهم من أجل تقديم دفاعه، بعدها يفصل مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الوقائع المنسوبة للطالب

المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به، ويمكن للطالب الطعن في القرار الذي يتخذه مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة، طبقا لأحكام القرار 371 المؤرخ في 11 جوان 2014[1].

ب- العقوبات الإدارية

يقصد بها تلك التصرفات القانونية العقابية التي يوقعها مجلس تأديب وحدة التعليم أو اللجنة المتساوية الأعضاء التابعين لمؤسسة التعليم العالي التابعة لها، على مرتكب السرقة العلمية لمخالفته للقوانين والتنظيمات التي تحمي أخلاقيات ونزاهة البحث العلمي[2].

وفقا للقرار الوزاري 1082 ، فإن كل تصرف يشكل سرقة علمية وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يُعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[3]. وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما تلك القرارات التأديبية المنصوص عليها في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، والمتضمن إحداث المجالس التأديبية ويحدد تشكيلها وسيرها، فحسب المادة 12 منه فإن كل تزوير وتحوير لمحتوى الوثائق البيداغوجية والإدارية يعتبر خطأ من الدرجة الثانية ويقابله عقوبات من الدرجة الثانية منصوص عليها بموجب نص المادة 15 من نفس القرار وهي: الإقصاء من المادة أو الوحدة التعليمية وبالتالي عدم المصادقة على النتائج المحصل عليها في هذه المادة أو الوحدة أو الإقصاء من السداسي أو من السنة الجارية على حسب ما إذا كان طالب ليسانس أو ماستر وهذا

[1]- راجع :المواد من 8 إلى 17 من القرار الوزاري 1082.

[2]- سهيلة بوخميس، حسام بوحجر، الجزاءات الإدارية كآلية للحد من السرقة العلمية: قراءة تحليلية للقرار 1082المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة مرسلي عبد الله-تيبازة، المجلد 06، العدد 01،2022، ص 309.

[3]- راجع: المادة 27 من القرار الوزاري 1082.

يؤدي حتما إلى عدم المصادقة التي يكون قد حصل عليها في هذا السداسي أو في هذه السنة أو الإقصاء لسداسيين أو سنتين باحتساب السداسي أو السنة الجارية.

الفرع الثاني: توثيق الهوامش

تقاس القيمة العلمية للبحوث بمعرفة مراجعها و أصولها، التي تخضع لنظام شكلي دقيق يُعرف بنظام الهوامش، وطريقة توثيق المراجع وتصنيفها.

أولا- مفهوم توثيق الهامش

1- تعريفه

يُقصد بتوثيق البحث العلمي إسناد المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها الباحث في بحثه إلى من أخذ عنه المعلومات؛ أي نسب هذه المعلومات و البيانات إلى أصحابها الحقيقيين[1]. فهو " تسجيل المعلومات حسب طرق علمية متفق عليها، وهو إثبات مصادر المعلومات وإرجاعها لأصحابها توخيا للأمانة العلمية واعترافا بجهد الآخرين وحقوقهم العلمية "[2].

ويُقصد بالهامش " كل ما يخرج عن النص من شروح وتعليقات و إشارات وإحالات وتراجم أو ما يُسمى: قواعد الإسناد في البحث العلمي، سواء جُعل هذا الهامش تحت المتن من الصفحة وهو الغالب، أو في نهاية الفصل أو في آخر البحث"[3].فهو ذلك الجزء الموجود في أسفل صفحات البحث ويفصل بينه وبين متن هذه الصفحات خط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة ومكتوب بخط أصغر حجما من حجم الخط المكتوب به متن الصفحات ، فهذه

[1]- حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 63.

[2]- العربي حجام، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، في تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية ، ديسمبر 2015 ، طرابلس (لبنان)، ص 49.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، 165.

الأخيرة تنقسم بحسب الأصل أو كقاعدة عامة إلى متن وهامش يفصل بينهما خط أفقي قصير يمتد إلى ثلث الصفحة تقريبا ويُطلق المتن على الجزء العلوي من الصفحة والهامش على الجزء على الجزء السفلي منها، كما يُطلق الهامش في حالة عدم تقسيم صفحات البحث إلى متن وهامش على مجموعة الصفحات التي تُخصص وراء كل فصل أو باب أو قسم أو في نهاية البحث لإسناد المعلومات والبيانات التي اعتمد عليها الباحث في كتابة بحثه[1].

2-أهمية التوثيق

لتوثيق المراجع والمصادر أهمية بالغة في البحث العلمي، تتجلى فيما يلي:

- ✓ الأمانة العلمية: يعد ذكر الباحث للمصادر والمراجع التي استند إليها في بحثه اعترافا بجهود المؤلفين من ناحية ، و حفاظا على حقوقهم العلمية من ناحية أخرى، لأنه يعتبر جهدهم العلمي الخاص، والحفاظ على الأمانة العلمية من أهم الصفات الأخلاقية للباحث.
- ✓ التعرف على نوع ومستوى وحداثة المعلومات التي تم الرجوع إليها من خلال هذه المصادر، فمن خلال الإطلاع على قائمة المراجع والتهميش أيضا، يمكن معرفة مدى حداثة هذه المعلومات حسب سنة النشر، كما يمكن معرفة المستوى العلمي لهذه البيانات حسب المؤلفين إن كانوا في التخصص أم لا، ومدى وضوح المعلومة وصحتها إن كانت من مرجع عام أو مرجع متخصص من خلال عنوان الكتاب.

[1]– حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص64.

- ✓ إمكانية الرجوع للمصدر للتحقق من أن هذه المعلومات قد تم أخذها من هذا المرجع وليس من غيره، بذكر الصفحة وذكر رقم الطبعة لأن الطبعات يمكن أن تكون مزيدة أو منقحة أو معدلة.
- ✓ تسهل على بقية الباحثين المنشغلين بنفس الدراسة أو دراسات مماثلة الاطلاع على هذه المراجع قصد توفير الجهد والوقت.
- ✓ حماية للباحث، حيث أنه قد يحدث أن تكون هناك أخطاء في الطبع، أو محاولة لدس بعض الأفكار الخاطئة وغير السليمة لأغراض مختلفة، وقد يحدث أن الباحث في حد ذاته لا يفهم فكرة المؤلف أو قصده من خلال فقرة معينة، أو خلال محاولته لترجمة جزء من فقرة ما فيقوم بتحريفها..الخ. فذكر المرجع وتهميشه يحمي الباحث إلى حد كبير من تحمل المسؤولية العلمية للآخرين، خاصة إذا كان الباحث مبتدئا ولا يمتلك الخبرة الكافية في البحث العلمي. غير أن هذا لا يعني عدم تحمله المسؤولية كليا بل عليه التأكد من المعلومات التي تحصل عليها من خلال الاطلاع على مختلف مصادر المعلومات التي تتحدث عن نفس الموضوع.
- ✓ يعبر توثيق مراجع البحث العلمي على مدى ما قام به الباحث من مجهودات في سبيل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وكلما كان عدد المراجع أكثر دل ذلك على مدى نهم الباحث واستطلاعه على كثير من الكتب والوثائق المتعلقة بإشكالية الدراسة.

وعلى أهمية هذه التقنية فإن المؤلفين لا يعتمدون على منهجية واحدة متفق عليها، ومع هذا فإن اختلافهم لا يعني أن يُترك الأمر دون ضوابط، فكان من الضروري الاتفاق على الحد الأدنى الذي يضمن إمكانية التعرف بسهولة على المرجع الذي أخذت منه هذه الفكرة أو ذلك النص من طرف القارئ، مادام التهميش موجه في الأساس لفئة القراء والنقاد،

وعليه ينبغي للباحث أن لا يضع القارئ في وضعية التائه خاصة إذا كان القارئ يُريد أن يتأكد من صدق الفكرة أو النص في مراجعه الأصلية[1].

ثانيا: طرق التوثيق في البحوث العلمية

يوجد العديد من طرق التوثيق في البحث العلمي يمكن ملاحظتها عند قراءة الكتب المختلفة، والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المختلفة، ولا يمكن تفضيل طريقة عن أخرى، غير أن الباحث إذا اختار طريقة بعينها عليه أن يلتزم بها عند كتابة بحثه من بدايته إلى نهايته، وعدم التنقل من طريقة لأخرى في التوثيق ضمن البحث الواحد.

1-نظام التوثيق وفقا لجمعية اللغات الحديثة(MLA):

يقوم هذا النظام على كتابة التوثيق بجزئين؛ الأول يحمل رقم الصفحة في نهاية جملة التوثيق بين قوسين، والجزء الأخر بذكر اسم المؤلف الأخير بجانب جملة التوثيق، ويتسم هذا التوثيق بعدم مقاطعة القارئ أثناء عملية القراءة الذي يوجد في العديد من الكتب والمراجع الأخرى، ويعتبر هذا المرجع جيدا في مراجع العلوم الإنسانية. يقوم الباحث بكتابة التوثيق في نهاية بحثه بكتابة اسم مؤلف الكتاب الأخير الذي استعمله في بحثه، ثم يُلحقه بفاصلة ويذكر الاسم الأول له، ثم ينهي الاسم بنقطة، وفي نفس السطر يكتب اسم المرجع الذي استخدمه ويخط تحته خطا، ثم يلحق به نقطتين رأسيتين ليذكر بعدها مكان الإصدار للكتاب، ثم يلحقه بفاصلة، ويكتب تاريخ النسخة، ثم ينهيها بنقطة[2].

مثال: زودة، عمر، الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء أراء الفقهاء والقضاء :الجزائر، 2015.

[1]- عصام زيقم، علي بن ميلة، المقال السابق، ص 112.

[2]- العربي حجام، المرجع السابق، ص 52.

2-نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA):

هو نظام عالمي تتعامل به مختلف البحوث العلمية العالمية، وهو شائع الاستخدام في أغلب الجامعات الكبرى، يكون الهامش ملقى بشكل نهائي في ذات الصفحة، المصادر والمراجع تدون في أخر الصفحة. ويتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي تم استقاء المعلومات منها في نظام جمعية علم النفس الأمريكية بثلاثة عناصر رئيسيو وهي: لقب المؤلف أو المؤلفين، سنة النشر وأرقام الصفحات مسبوقة بـ"ص" أو " P" للغات الأجنبية إذا كانت صفحة واحدة، أما إذا كان الاقتباس من عدة صفحات متتالية فتدون الصفحات القصوى (الأولى والأخيرة) مسبوقة بالحرفين " ص ص" أو " PP." للغات الأجنبية وتدون كمايلي: (لقب، سنة النشر، رقم الصفحة أو الصفحات أو الفقرة أو الفقرات للمصادر الالكترونية)، أما في قائمة المراجع يكون التوثيق بالطريقة التالية لقب المؤلف، الحرف الأول من اسمه.(سنة النشر) عنوان الكتاب.(رقم الطبعة إن كان للكتاب أكثر من طبعة) مكان النشر: دار النشر[1].

مثال توضيحي:

- ✓ **التوثيق في المتن:** (بعلي، 2005، ص12).
- ✓ **التوثيق في قائمة المراجع:** بعلي، م.(2005) العقود الإدارية. الجزائر: دار العلوم.

3-نظام هارفارد:

يعتبر هذا النظام من أكثر طرق التوثيق استخداما بسبب تميزه بالدقة والمرونة، ويتم توثيق المراجع وفقا لهذا النظام من خلال قسمين: أولهما، التوثيق في المتن، حيث بعد

[1]- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق الطبعة السابعة لنظام APA، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 90.

انتهاء النص المقتبس يتبع بكتابة (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة). أما التوثيق في قائمة المراجع فيكون كما يلي: لقب المؤلف، اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر[1].

4-نظام دليل شيكاغو(CMS)

يعتمد هذا النظام على استخدام الهوامش أسفل الصفحات وترقيمها بالتتابع بحيث يظهر فيها جميع تفاصيل المرجع ورقم الصفحة، مع نظام خاص في حالة تكرار المرجع في الهامش[2].

- عند ذكر المرجع للمرة الأولى: اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب(مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، رقم الصفحة] بدون رمز الصفحة "ص"[. **مثال:** عصام بارة، ملاحقة المسؤولين السودانيين أمام المحكمة الجنائية الدولية (عمان: الأيام للنشر، 2020)، 65.
- عند ذكر المرجع للمرة الثانية: لقب المؤلف، رقم الصفحة (بدون رمز الصفحة). مثال: بارة، 75.
- عند ذكر المرجع للمرة الثانية مع وجود أكثر من مرجع للمؤلف نفسه: لقب المؤلف، أول كلمتين أو ثلاث كلمات من عنوان الكتاب، رقم الصفحة (بدون رمز الصفحة). **مثال:** بارة، ملاحقة المسؤولين، 74.
- في قائمة المراجع: لقب المؤلف، اسمه. عنوان الكتاب. مكان النشر: دار النشر، سنة النشر. **مثال:** بارة، عصام. ملاحقة المسؤولين السودانيين أمام المحكمة الجنائية الدولية. عمان: الأيام للنشر،2020.

[1]- العربي حجام، المرجع السابق، ص 54-55.

[2]- المرجع نفسه، ص56.

5-التوثيق وفق معيار أيزو 690 (ISO690):

يُعد المعيار الدولي ايزو 690 الصادر عن المنظمة الدولية للتقييس أداة مهمة في توثيق المراجع، وهذا من خلال لجنتها التقنية " ISO/TC46" (لجنة المعلومات والتوثيق)، واللجنة الفرعية "SC9 " اللجنة الفرعية للتعريف والتوصيف).ويتم هذا التوثيق وفقا لهذا النظام من خلال المتن ومن خلال قائمة المراجع.

أ- التوثيق في متن النص

وهو التوثيق الذي يُشير فيه الباحث للمصدر أو المرجع الذي استقى منه المعلومة، ويمكن تدوين ذلك حسب إحدى الطرق الثلاثة التالية[1]:

- ✓ نظام "اللقب والتاريخ": يتم تدوين بين قوسين لقب المؤلف وتاريخ نشر المرجع الذي تم الاقتباس منه، ويمكن إضافة رقم الصفحة.
- ✓ التوثيق في متن النص بالنظام العددي: وهو نظام يسمح بتدوين أرقام بين قوسين أو معقوفتين أو بمفردها، تُحيل إلى المصادر التي اعتمد عليها حسب الترتيب الذي ظهرت عليه أول مرة، وعند استعمال مصدر تم الاقتباس منه سابقا فيعطى له نفس رقم الاقتباس الأول في النص وفي قائمة المراجع.
- ✓ طريقة التوثيق في متن النص بالحواشي الجارية: هذه الطريقة فتشبه الطريقة السابقة وهذا بإعطاء أرقام تدون بين قوسين أو معقوفتين أو بمفردها مباشرة بعد مصدر الاقتباس وتبقى متواصلة أو جارية إلى غاية الانتهاء من ذكر كل المصادر، ولا يتم إعطاء نفس الرقم لمصدر تم ذكره من قبل(عكس الطريقة السابقة). أما المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في الاقتباس يتم تدوينها

[1]- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، المرجع السابق، ص 5-6.

في أخر البحث ضمن قائمة ترتب فيها عدديا حسب أرقام متن النص (أي من أول رقم إلى أخر رقم ولا يُؤخذ بعين الاعتبار الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين).

ب- التوثيق في قائمة المراجع:

يتعين على الباحث أن يُدون في نهاية مذكرته كل المراجع والمصادر التي اعتمد عليها، وتم الإشارة إليها في متن النص، وهذا في شكل قائمة بالمراجع تُرتب ترتيبا هجائيا بحسب أسماء المؤلفين، وفقا للبيانات التالية: اسم المؤلف ولقبه، العنوان ، الطبعة إن وجدت، اسم دار النشر ومكان النشر، تاريخ النشر، عنوان السلسلة إن وجدت، مصدر الإتاحة أو الوصول بالنسبة للمصادر الالكترونية (URL.DOI)[1].

ثالثا: قواعد توثيق بيانات المصادر والمراجع في الهامش

يتم تدوين بيانات المصادر والمراجع في الهامش بالطريقة التالية:

1-توثيق الكتب:

- ✓ اسم ولقب المؤلف ، و إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف يذكر جميع أسماء المؤلفين موصولا بينها بحرف الواو إذا كانوا ثلاثة فأقل، ويذكر اسم مؤلف واحد أو أشهرهم متبوعا بعبارة "وغيره" أو "وآخرون" إذا كانوا أكثر من ثلاثة، وإذا كان الكتاب من تأليف هيئة علمية يُذكر اسمها بدلا من اسم ولقب المؤلف.
- ✓ عنوان الكتاب: يذكر عنوان الكتاب كاملا ثم العنوان الفرعي كما ورد في الغلاف ودون تصرف.
- ✓ اسم ولقب المعلق أو المترجم: إن وجدا، وقد يوجد الاثنان أو أحدهما فقط.
- ✓ رقم المجلد(إن وُجد)، ثم رقم الجزء (إن كان الكتاب عبارة عن مجلدات مجزأة)، مع الحرص على ذكر عنوان الجزء إن وُجد.

[1]- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، المرجع السابق، ص7.

- ✓ رقم الطبعة: تحديد عدد الطبعة (الأولى أو الثانية)، فإن لم توجد نبّه إلى ذلك بقوله" دون رقم الطبعة" أو "دون طبعة"، وللباحث أن يختصر العبارة فيقول:" د ر ط" أو "د ط".
- ✓ اسم الناشر(دار النشر)، تذكر قبل مكان النشر ويجوز تأخير ذكرها بعده، وإذا لم تذكر دار النشر قال: "دون دار النشر"، ويمكن اختصار هذه العبارة والترميز إليها بالرمز "د د ن".
- ✓ مكان النشر: وهو بلد النشر، فإن وجدت المدينة ذُكرت أولا ثم ذكر اسم البلد، ويمكن أن يُكتفى باسم البلد فقط، وإذا لم يُذكر مكان النشر عبّر على ذلك بالقول" دون مكان النشر" ، و يُختصر "د م ن".
- ✓ سنة النشر: فإن لم يتضمن سنة النشر نبّه الباحث إلى ذلك بعبارة " دون سنة النشر"، وله أن يختصر هذه العبارة فيقول:" د س ن".
- ✓ رقم الصفحات: يشير الباحث إلى رقم الصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها حرفيا أو بتصرف، ولا تذكر الصفحات إلا إذا كان المصدر والمرجع مدرجا في الهامش، أما في قائمة المصادر والمراجع فلا يذكر رقم الصفحة. ويعبر الباحث على الصفحات بحرف الصاد (ص) إشارة إلى صفحة واحدة أو (ص ص) لحصر عدد الصفحات التي اعتمد عليها، ويفصل بينها بمطة، و له أن يكتفي بهذه الأخيرة تعبيرا عن تتابع الصفحات الموثق منها دون استعمال حرف الصاد، فإن لم تكن الصفحات متتابعة استخدم الفاصلة بدلا من المطة[1].

للإشارة فإن الباحث عندما يذكر جميع المعلومات المرتبطة بالكتاب بما فيها بيانات نشره، فإنه يفصل بين جميعها بفاصلة.

[1]– براء منذر كمال عبد اللطيف، أصول البحث القانوني التقليدي والالكتروني، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2011، ص 48.

2-توثيق المقالات العلمية

عن استخدام المقال والاقتباس منه أيا كان نوع الاقتباس، تعين على الباحث تسجيل البيانات التالية في الهامش:

- ✓ اسم ولقب المؤلف.
- ✓ عنوان المقال، ويكتب العنوان كاملا كما أورده صاحبه، فإن تضمن العنوان عنوانا رئيسيا وآخر فرعي، تعين نقله كما ورد في المنشور دون تصرف.
- ✓ اسم المجلة.
- ✓ الجهة المصدرة للمجلة.
- ✓ رقم السنة: فيُقال مثلا السنة الأولى، ويمكن اختصارها في حرف السين(س)، ويُدرج هذا الاختصار في قائمة المختصرات.
- ✓ رقم العدد، ويُمكن اختصاره في حرف العين (ع)، ويُدرج هو الأخر ضمن قائمة المختصرات.
- ✓ الناشر أو دار النشر (إن وُجد).
- ✓ مكان الصدور أو النشر.
- ✓ تاريخ الصدور أو النشر: باليوم والشهر والسنة، وقد يُذكر الشهر مع السنة أو السنة فقط.
- ✓ رقم الصفحة أو الصفحات[1].

3-توثيق الأبحاث الجامعية الأكاديمية:

عند استخدام المذكرة أو الأطروحة والاقتباس منها أيا كان نوع الاقتباس، تعين على الباحث تسجيل البيانات التالية في الهامش:

[1]- علي مراح، مرجع سابق، ص 131.

- ✓ اسم الباحث ولقبه كما ورد في الغلاف.
- ✓ عنوان البحث، ويكتب العنوان كاملا كما أورده صاحبه، فإذا تضمن العنوان عنوانا رئيسيا وآخر فرعي تعين نقلع كما ورد في الغلاف دون تصرف.
- ✓ بيان نوع البحث: أطروحة دكتوراه، مذكرة ماجستير أو مذكرة ماستر.
- ✓ بيان التخصص العام، متبوعا بالتخصص الدقيق.
- ✓ اسم المؤسسة الجامعية (كلية، معهد، ملحقة جامعية، مركز جامعي، مدرسة وطنية، مدرسة عليا) التي قُدم فيها البحث ونوقش أمام لجنتها.
- ✓ تاريخ المناقشة (ويكفي ذكر السنة فقط) وإذا تم طباعة هذا البحث و نشره فيُصنف ككتاب، ويُدرج ضمن الكتب في قائمة المصادر والمراجع.
- ✓ تحديد صفحة أو صفحات الاقتباس[1].

4-توثيق المحاضرات أو المطبوعات الجامعية:

عند استخدام المحاضرات أو المطبوعات الجامعية ، والاقتباس منها أيا كان نوع الاقتباس، تعين على الباحث تسجيل البيانات التالية في الهامش:

- ✓ اسم ولقب الأستاذ المحاضر.
- ✓ موضوع المحاضرة التي ألقاها الأستاذ، ويُعير عن ذلك بعبارة "محاضرات في مقياس...".
- ✓ المستوى (ليسانس، ماستر ، ماجستير، دكتوراه)؛ ويُعبر عن ذلك بعبارة " ألقيت على طلبة ..".
- ✓ التخصص العام، والتخصص الدقيق، والتخصص الأدق(إن وُجد).
- ✓ اسم المؤسسة الجامعية (كلية، معهد، ملحقة جامعية، مركز جامعي، مدرسة وطنية، مدرسة عليا) التي ألقيت فيها المحاضرات.

[1]- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص114.

- ✓ السنة الجامعية التي ألقيت خلالها المحاضرة.
- ✓ تحديد رقم صفحة أو صفحات الاقتباس.

5-توثيق المداخلات العلمية:

عند استخدام المداخلة العلمية، والاقتباس منها أيا كان نوع الاقتباس، تعين على الباحث تسجيل البيانات التالية في الهامش:

- ✓ اسم ولقب صاحب المداخلة، كما ورد في الورقة البحثية أو في مجمع الأعمال الخاص بالتظاهرة العلمية.
- ✓ عنوان المداخلة كاملا مثلما ورد دون تصرف.
- ✓ بيان نوع التظاهرة العلمية وطنية كانت أو دولية(مؤتمر، ملتقى، ندوة، يوم دراسي).
- ✓ ذكر الجهة المنظمة للتظاهرة العلمية (كلية، معهد مدرسة عليا ..) حسب الحال.
- ✓ مكان عقد التظاهرة العلمية.
- ✓ تاريخ تنظيمها ؛ ذكر يوم أو أيام الملتقى أو اليوم الدراسي أو الندوة مع ذكر السنة.
- ✓ تحديد صفحة أو صفحات الاقتباس[1].

6-توثيق الموسوعات

عند استخدام الموسوعات، والاقتباس منها أيا كان نوع الاقتباس، تعين على الباحث تسجيل البيانات التالية في الهامش:

[1]- براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص54.

- ✓ اسم ولقب المؤلف: صاحب الموسوعة، وقد يكون مؤلف الموسوعة هيئة أو مؤسسة فتذكر أيضا.
- ✓ عنوان الموسوعة.
- ✓ رقم المجلد أو الجزء (إن وُجد).
- ✓ رقم الطبعة.
- ✓ بقية بيانات النشر وهي: دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات.

7-توثيق النصوص القانونية:

يحتاج توثيق النصوص الرسمية لذكر البيانات التالية:

- ✓ ذكر عبارة "أنظر" بعد رقم الإحالة في التهميش.
- ✓ تحديد طبيعة النص القانوني (دستور، معاهدة دولية، قانون عضوي، قانون، أمر، مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري مشترك، قرار وزاري....).
- ✓ ذكر بيانات النص كاملة من رقم وتاريخ وموضوع.
- ✓ ذكر المادة أو المواد.
- ✓ عدد الجريدة الرسمية.
- ✓ تاريخ صدور الجريدة الرسمية (التاريخ الهجري والتاريخ الميلادي)، ويمكن الاقتصار على ذكر التاريخ الميلادي فقط.
- ✓ صفحة أو صفحات الاقتباس[1].

8-توثيق الأحكام والقرارات القضائية:

إذا تعلق الأمر بقرارات قضائية وجب احترام البيانات التالية:

[1]- علي مراح، مرجع سابق، ص139.

- ✓ ذكر عبارة "أنظر القرار".
- ✓ رقم الحكم أو القرار.
- ✓ تاريخ صدور الحكم أو القرار باليوم والشهر والسنة.
- ✓ الفهرس.
- ✓ رقم الملف.
- ✓ تحديد الجهة القضائية المصدرة للحكم أو القرار(المحكمة العليا، مجلس الدولة...).
- ✓ الغرفة التي صدر عنها القرار بدقة.
- ✓ بيانات المرجع الذي اقتبس منه القرار، أي ذكر: المجلة التي نشر فيها، عدد المجلة القضائية، تاريخ صدور المجلة القضائية، رقم الصفحة أو الصفحات[1].

9-التوثيق من مواقع الانترنت:

عند الاقتباس من المواقع الالكترونية، وجب ذكر البيانات التالية[2]:

- ✓ اسم ولقب المؤلف، إن كان موجودا.
- ✓ عنوان المقال أو البحث أو الدراسة المنشورة على موقع الانترنت.
- ✓ اسم الموقع الالكتروني(قد يكون موقعا رسميا أو موقعا شخصيا أو منتدى....).
- ✓ الرابط الالكتروني كاملا.
- ✓ تاريخ وساعة التصفح؛ أي تاريخ دخول الموقع وزيارته والاطلاع عليه.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ، أنه يتعين على الباحث عند توثيق بيانات المراجع في الهامش مراعاة مايلي:

[1]– براء منذر كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[2]– فوزية بوخملة، طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية، في: أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر2015، لبنان، ص 119.

- إذا ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة تذكر كافة بياناته (معلومات النشر) مع مراعاة نوع المرجع المراد توثيقه.
- إذا تكرر ذكر المصدر أو المرجع مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما أو يفصل بينهما مصدر أو مرجع أخر، قلا تذكر جميع المعلومات وإنما يكتفي بعبارة " المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه" متبوعة برقم الصفحة أو الصفحات، أما إذا تكررت الصفحات نفسها فيكتفي بعبارة " المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه" فقط. وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر عبارة (Ibid) ، وتعني المصدر أو المرجع نفسه. وعبارة (Ibidm) والتي تعني المرجع والموضع نفسه، أو عبارة (Loc.cit) التي تعني المرجع والموضعين السابقين[1].
- إذا تكرر ذكر المصدر أو المرجع مرتين غير متتاليتين؛ أي يُذكر في نفس هامش الصفحة لكن يفصل بينهما مصدر أومرجع أخر؛ فهنا يُذكر اسم المؤلف متبوعا بعبارة" المرجع السابق"، مع ذكر رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. و إذا كان المصدر أو المرجع باللغة الأجنبية يذكر عبارة (Op.cit) وهي اختصار لعبارة (Opera citato) والتي تعني المصدر أو المرجع السابق.
- إذا كان للمؤلف أكثر من مصدر أو مرجع اعتمد عليه الباحث في بحثه؛ فإن عبارة " المصدر أو المرجع السابق" لا تكفي لتحديد المصدر أو المرجع؛ لهذا يُضاف عنوان الكتاب؛ أي يذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم عبارة " مصدر سابق أو مرجع سابق"، ثم رقم الصفحة.
- إذا اشترك في تأليف المصدر أو المرجع المثبت في الهامش اثنان أو ثلاثة تذكر أسماؤهم جميعا، أما إن كانوا أكثر من ثلاثة فيُذكر اسم المؤلف الأول أو أكثرهم

[1] - *Michel Beaud, L'art de la thèse, collections guides approches, Alger, Casbah éditions, 1999, p.95.*

شهرة متبوعا بعبارة "وآخرون" أو "وغيره"، مع ذكر بقية بيانات النشر. وبالفرنسية يذكر (Et) وبالانكليزية (Al).

- إذا كان المرجع أو المصدر المقتبس منه مجهول المؤلف، يكتفي بذكر عنوانه متبوعا بعبارة "مجهول المؤلف" بين قوسين.
- إذا كان الباحث يُحيل إلى عدّة صفحات متتابعة في مصدر أو مرجع يذكر الصفحات المحال عليها مكتفيا بأول وأخر صفحة منها، ويفصل بينهما بشرطة أو مطّة (مثال:200-210) أو (ص ص 200-210)؛ أي من الصفحة 200 إلى الصفحة 210، أو يُقال:(ص 200 وما يليها أو ما بعدها أو التالية لها). و إذا كان المصدر أو المرجع باللغة الأجنبية يكتب:(200-210 pp)؛ أي ص ص، أو يكتب (pp200 F)؛ أي ص 200 والصفحة التالية لها أو يكتب (pp200FF)؛ أي ص 200 والصفحات التالية لها.
- توضع أرقام المتن والهامش بين قوسين كما يُمكن الاستغناء عنها، ويمكن أن تُتبع هذه الأرقام في الهامش- دون المتن- بشرطة، وتوضع الأرقام أحدها تحت الأخر بمحاذاة تامة، ثم توضع المصادر والمراجع وبياناتها بعضها تحت بعض مع مراعاة المحاذاة التامة أيضا.
- تكتب الهوامش بخط أقل حجما من حجم الخط المستخدم في المتن؛ والقاعدة في ذلك: إذا كُتب المتن بخط من حجم 16؛ فإن الهامش يُكتب بخط من حجم 12، أما إذا كُتب المتن بخط من حجم 14؛ فإن الهامش يُكتب بخط من حجم 10. هذا مع ضرورة الفصل بين المتن والهامش بخط رفيع أفقي يمتد من يمين الصفحة إلى ثلثها تقريبا، ولا يكون خطا مستمرا.
- إذا لم يتسع هامش الصفحة لإضافة إحالات أخرى؛ انتقل الباحث في توثيقها إلى هامش الصفحة التالية مُشيرا إلى ذلك بوضع علامة التابعية أو المساواة(=).

المطلب الثالث: كتابة مقدمة المذكرة

تُعد المقدمة من الأجزاء الهامة في البحث، لذلك يجب أن يوليها الطالب الباحث الاهتمام الضروري والكافي عند تحريرها بحيث تتضمن العناصر الأساسية التي ينبغي تتوافر عليها مقدمة أي بحث علمي.

الفرع الأول:ماهية المقدمة

تعرف المقدمة على أنها "النص التوضيحي الذي يوضع في بداية المرجع"[1]. وتعرف أيضا بأنها " المدخل العام والشامل والدال على أفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت"[2].باعتماد هذا التعريف يمكن القول بأن المقدمة في البحث العلمي عي الصفحة أو الصفحات الأولى التي تسمح للقارئ بتكوين فكرة عامة عن محتوى المذكرة أو الأطروحة[3].

المقدمة النهائية هي ثاني ما يقرأه القارئ بعد العنوان، وهي الافتتاح العام والمدخل الرئيس والشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث، وقراءته، فهو يُشكل فكرته، ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة، ومدى منهجيتها العلمية، وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار، أو التوقف عن قراءة البحث، فالمقدمة وإن توضع في بداية البحث فهي لا تتضح ولا يكتمل بناؤها إلا بعد إتمام البحث ، فهي كما يُقال دائما "أول ما يُقرأ وأخر ما يُكتب" ، لأجل ذلك تكتب المقدمة بعد الانتهاء من أجزاء البحث بما في ذلك الخاتمة، لأن هذا يُتيح كافة الرؤى، والآراء أمام الباحث، ليضفي عناية، وأهمية على

[1] - *Le petit Larousse, dictionnaire encyclopédique, cedex, Paris,1994, p.561.*

[2]– مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 119.

[3]– مليكة كوداش، المقدمة أم المقدمات، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 181.

المقدمة. كما أن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الباحث يغفل عن مسائل مهمة لم تشملها مقدمته[1].

إن المقدمة تُعبر عن مجهود الباحث الخاص هي شخصية الباحث لأنها تحمل صياغته وأسلوبه[2]، تعين على الباحث أن يوليها عناية خاصة عند تحريرها وأن لا يتسرع في ذلك ، وإن كان من الممكن إعداد بعض فقراتها كمسودة ، يتم تعديلها وفقا لما تقتضيه ظروف سيرورة وصيرورة البحث.

الفرع الثاني:العناصر الأساسية للمقدمة

المقدمة من الأجزاء الأساسية في البحث العلمي وتُمثل مدخلا منهجيا لموضوع البحث، ولها عناصر أساسية لابد منها.

1-التعريف بالموضوع :

والمقصود به وضع عنوان الدراسة في السياق العام للبحث، حيث تتضمن المقدمة، في مستهلها، تمهيدا مقتضبا لموضوع البحث، أو تعريفا به أو عرضا لخلفيته العامة[3]. وتوجد مداخل متعددة يمكن للباحث أن يعتمدها في التعريف بموضوع بحثه، فقد يستعمل مدخلا تاريخيا لبيان تطور مركز قانوني معين، أو بيان تنامي حجم ظاهرة ما في المجتمع تقتضي تدخلا تشريعيا، أو بيان مكامن النقص والقصور في قانون ساري المفعول مما يجب معه التعديل، أو يُبين موضع دراسته في فروع القانون، كما يجب أن يكون التعريف بالموضوع من خلال ما توصلت إليه الأنظمة القانونية المقارنة أو ما جاء في اتفاقيات

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص109.

[2]- عبد الناصر جندلي، منهجية إعداد وتصميم البحوث العلمية الجامعية لما بعد التدرج في حقل العلوم الاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 28، أوت 2016، ص94.

[3]- محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص58.

دولية، كما يمكن أن يستعمل الباحث المداخل الإحصائية للتعريف بموضوعه، فالمهم أن يكون التمهيد في المقدمة ذو صلة وثيقة بموضوع دراسته لا يخرج عنها[1].

2- تحديد الإطار العام للموضوع وأهميته:

يتعين على الباحث القانوني تبيان الإطار الذي تتمحور حوله الدراسة، والمقصود بالإطار هنا هو المجال المكاني والزماني والموضوعي، وهو ما يُعبر عنه كذلك بحدود الدراسة، إذ يتعذر في الكثير من الأحيان التطرق إلى كل الجزئيات المتعلقة بموضوع ما ، ما لم يتم تحديد هذه الأطر، فبالنسبة لحدود الدراسة من حيث الزمان، يُبين الباحث أن الدراسة متعلقة بفترة زمنية معينة أو بقانون صادر بتاريخ محدد. كما يجب أن يتحدد الإطار المكاني للدراسة، فيُشير الباحث إلى النظام أو النظم القانونية محل الدراسة، مثال:الدراسة مقارنة بين التشريع الجزائري وتشريع دولة أخرى، أو دراسة في إطار مغاربي، أو في إطار إقليمي أو دولي، كما يمكن أن تكون الدراسة في إطار قانون دولة واحدة[2]. إضافة إلى ذلك، فإن الحدود الموضوعية للدراسة مهمة جدا في البحوث القانونية، فهي تشمل الحدود المعرفية لإشكالية البحث، بمعنى تحديد الموضوعات والأسئلة والقضايا والأبعاد التي يتم التركيز عليها وهذا ما يُبرز القيمة المضافة للبحث. إذ يمكن أن يكون الموضوع متناولا على نطاق واسع ، فيجب حينها إبراز ما سيركز عليه هذا البحث دون البحوث الأخرى الموجودة [3].

أما بالنسبة لأهمية الدراسة، فإن البحوث الأكاديمية لا تخلو من أنها ذات أهمية علمية وعملية، وفيما يتعلق بالجانب الأول فالأكيد أن البحث العلمي هم كم تراكمي، يجب أن

---

[1]- حسينة شرون، دليل إنجاز بحث في الحقوق، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جانفي 2017، ص 43.

[2]- حسينة شرون، المرجع السابق، ص 44.

[3]- محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص59.

يُقدم الباحث من خلالها الجديد سواء من الناحية النوعية أو الكمية أو المنهجية، لذا يقع عليه بيان أهمية موضوع الدراسة من الناحية العلمية سواء بأنه تحسين لتشريعات بها قصور، أو أنه تفسير لنصوص بها غموض، أو تصحيح للمعمول به قانونا من قبل الإدارة أو القضاء..... . أما بالنسبة للأهمية العملية، فمجال الحقوق يتعدى فهم وتفسير النصوص القانونية، إلى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع، ولا أحد يُنكر أن هذا المجال- أي التطبيقي- لا يمكن حصره، إذ أن هناك علاقة للقانون بكل مجالات الحياة المختلفة[1].

3-إبراز دوافع الاختيار

إن اختيار الباحث لموضوع بغرض البحث فيه، يكون نتاج قناعة ورغبة من الباحث بأن هذا الموضوع يستحق دراسته في إطار مذكرة ماستر، ومن ثم تعين على الباحث الكشف، من خلال هذه الخلية، عن جملة الدوافع الذاتية والموضوعية التي ساقته لاختيار هذه الموضوع والاستقرار عنده.

تتمثل الأسباب الذاتية في مدى ارتباط الباحث النفسي أو الاجتماعي أو الفكري أو الإيديولوجي بموضوع البحث، باعتباره مجال اهتمامه، وتحقق ميوله في مجال البحث العلمي[2]. فالباحث يتطرق إلى الدوافع الذاتية الكامنة في نفسه أو ذهنه بحيث شكلت حافزا له بغرض تسليط الضوء على ظاهرة قانونية معينة وتناولها بالدراسة والتحليل لمعرفة أسبابها وأبعادها القانونية ومختلف آثارها[3].

أما الأسباب الموضوعية فهي مرتبطة بمجال البحث من حيث المضمون، إذ يعتقد الباحث أن الموضوع لم يبحث فيه بالقدر الكافي، وهو مازال يحتاج إلى المزيد من

[1]- حسينة شرون، المرجع السابق، ص 45.

[2]- عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، المطبوعة السابقة، ص 82.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 113.

التقصي والتنقيب لغرض توضيحه والتعريف به والتعرض لإشكالاته المختلفة[1]. ومن أمثلة هذه الأسباب: حداثة الموضوع، المشاكل التي يثيرها الموضوع في المجال العلمي، نقص الاهتمام التشريعي بالموضوع رغم أهميته في الواقع وغير ذلك[2]. وفي هذا السياق، يجب التفرقة بين الأهمية وأسباب اختيار الموضوع؛ فالأهمية تتركز حول الإجابة عن السؤال لماذا أبحث في هذا الموضوع؟ أما الأسباب فهي الإجابة عن السؤال: لماذا اخترت هذا الموضوع؟

4-تحديد الإشكالية:

سبق الحديث عنها باستفاضة في المبحث الأول من هذه المطبوعة، فهي من أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها مقدمة الدراسة وجوبا، وتقسم في المعتاد إلى إشكالية رئيسية وإشكاليات فرعية، فبالنسبة للإشكالية الرئيسية يجب أن تكون واضحة ومتميزة شكلا عن عناصر المقدمة الأخرى سواء كتبت بخط غليظ أو مختلف، وعلى العموم، فإن مواصفات السؤال الجيد الذي يلعب دوره بالشكل المطلوب في البحث العلمي، فيمكن تلخيصها في ثلاث نقاط هي الوضوح، الواقعية والملاءمة. وتقيمها من الناحية العلمية يكون مبني على ثلاث معايير هي: الإضافة العلمية، القدرة على توليد بحوث جديدة، وقابلية البحث[3].

5-أهداف الدراسة:

بعد أن يُحدد الباحث أسئلة بحثه ينتقل خطوة إلى ترجمتها بصياغتها على شكل أهداف يوضحها في مقدمة البحث ضمن خلية أهداف الدراسة، فالباحث حين يختار لبحثه موضوعا معينا(مشكلة بحثية) يهدف في النهاية إلى إثبات قضية معينة أو نفيها أو

[1]– عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، المطبوعة السابقة، ص 82.

[2]– حسينة شرون، المرجع السابق، ص 46.

[3]– المرجع نفسه، ص 48.

استخلاص نتائج محددة، وتحديد الأهداف هو مفتاح النجاح في البحوث، فقد يشعر الباحث أثناء البحث بالإحباط أو الارتباك، وقد لا يدري إن كانت الحقائق التي جمعها كافية وملائمة ، ولا يسعفه في مثل هذه المواقف إلا الأهداف المحددة، فتحديد الأهداف ذو صلة قوية بتحديد مشكلة البحث، وهو لاحق لا سابق لتحديدها، والباحث الذي يُجيد تحديد وحصر موضوعه أكثر قدرة على صياغة أهداف بحثه، وما تحديد أهداف البحث إلا تحديد لمحاوره التي سيتناولها الباحث من خلالها[1].

من هذا المنطلق، يتوجب على الباحث الحرص على صياغة الأهداف التي يبغي الوصول إليها من خلال البحث بصورة واضحة، ويُفيد تحديد الأهداف على التركيز في البحث وجودة الدراسة وجذب القارئ إلى إكمال قراءة البحث، خصوصا إذا كان يتفق وما يصبو إليه القارئ أو يُفيده فيما هو مقبل عليه من بحث هو الأخر. ويجب تعداد أهداف البحث في شكل نقاط قصيرة العبارات، واضحة المعالم، دقيقة الصياغة، مرتبطة بالبحث وقابلة للتحقيق[2]. ومن المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها عند كتابة أهداف البحث ما يلي[3]:

- أن تكون أهداف البحث ذات صلة بطبيعة مشكلة البحث.
- أن يتذكر الباحث دائما أن الأهداف المحددة أفضل من الأهداف العامة.
- أن تكون الأهداف واضحة لا غامضة تُربك الباحث.
- أن يختبر وضوح الأهداف بصياغتها على شكل أسئلة.

[1]– نور الدين حيرش، البحث العلمي خطواته ومراحله– التهيئة القبلية للباحث، في: أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية، ديسمبر 2015، ص 14.

[2]– طلال بن محمد المعجل، دليل كتابة البحث العلمي، إصدارات، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، السعودية، 2016، ص 24.

[3]– نور الدين حيرش، المرجع السابق، ص15.

ما ينبغي التنويه إليه، أن الكثير من الباحثين أثناء تحريرهم للمذكرة يعتقد أن الأهداف هي الأهمية، بينما هما مختلفان؛ إذ أن اهمية البحث ترتبط بقيمته المضافة المتوقعة، ولهذا وقبل الشروع في كتابة الأهمية يطرح الباحث السؤال التالي:لماذا يتم البحث في هذا الموضوع؟ وما هي الإضافة المرجوة؟ أما الأهداف في غالبا ماترتبط بالبحث أو الباحث في حد ذاته، أي لماذا يسعى الباحث نفسه إلى إنجاز بحثه؟ وما هي الأهداف التي يصبو الوصول إليها من خلاله؟

6-المنهج المتبع في البحث:

إذا كان البحث العلمي عبارة عن عملية تفتيش وتنقيب وتمحص وتدقيق وتحليل معمق وربط ومقارنة واستنتاج، فإن كل هذه العمليات تستوجب على الباحث ضرورة التصريح بالمنهج الذي اعتمده بحثا عن الحقيقة ومعالجة لظاهرة علمية محددة ذات العلاقة بموضوع تخصصه[1].

يمكن القول بأن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[2]. وهو كذلك أسلوب فني، يتبع في تقصي الحقائق وتبيانها، فالغرض من تقديم المنهج هو تبيان النقاط الهامة والأساسية في استيضاح المعلومات والبيانات، حتى لا يضيع جهد الباحث في التخبط العشوائي[3].

ونظرا لخصوصية الدراسات القانونية وتميزها عن البحوث الإنسانية والاجتماعية الأخرى، فإن أكثر المناهج استعمالا في العلوم القانونية هو منهج تحليل المضمون باعتبار أن

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 117.

[2]- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي- التصميم والمنهج والإجراءات، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 77.

[3]- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون سنة النشر، ص ص50-51.

الباحث يقوم بتحليل مادة ما من نصوص التشريع أو التنظيم كما يُحلل آراء الفقهاء، ويُحلل أحكام وقرارات الجهات القضائية المختلفة.إضافة إلى ذلك، فإن المنهج الوصفي يجد صداه واستعماله في مجال البحوث القانونية، فيقوم الباحث بوصف نظام إداري أو قضائي وغيرها، أو يقوم بدراسة هيكل جديد تم استحداثه.

أما المنهج المقارن فهو منهج مستعمل كثيرا في الدراسات القانونية فهو" عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر يمكن من خلالها الحصول على معارف أدق تميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف"[1].فباحث القانون كثيرا ما يُقارن بين تشريع وأخر، أو بين مجموعة من التشريعات إقليمية كتشريعات دول المغرب العربي أو بين فعالية أنظمة قانية معينة كالنظام الأوربي والنظام الإفريقي في مجال حماية حقوق الإنسان. ومن المؤكد أن المقارنة تدفع الباحث بأن يكشف عن أوجه التشابه بين التشريعات والنظم القانونية المشمولة بالمقارنة، كما يُبرز أوجه الاختلاف بينها ويصل إلى استنتاجات معينة. فبعد المقارنة تتضح قوة القاعدة القانونية ومزاياها، وبالمقارنة أيضا تتضح عيوبها وسلبياته[2].

يمكن للباحث كذلك، الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يقوم بدور كبير لإثبات واكتساب الحقائق العلمية التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق تأصيل وإثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية والتاريخية وتقسيمها وتحليلها واستخراج الحقائق والنظريات حول حقيقة تاريخية، ذلك أن معظم الأفكار والظواهر، والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها إلى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد[3].

---

[1]– علال قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، جامعة أبوبكر بلقايد–تلمسان، العدد السابع، جانفي 2021، ص154.

[2]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 119.

[3]– لوني نصيرة و عثمان علي، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 523–536.

حري بالذكر، أنه يمكن للباحث استعمال أكثر من منهج أو المزج بين منهجين أو أكثر، كما يتوجب عليه أن يُبين المبررات التي جعلته يعتمد على هذا المنهج دون غيره من المناهج، ويُشير إلى دواعي وكيفية استخدامه، وعموما طبيعة المشكلة هي التي تبين نوع المنهج أو المناهج التي يتعين على الباحث السير من خلالها في معالجته لموضوع بحثه.

7-الدراسات السابقة:

تقتضي أبجديات البحث الإشارة إلى الدراسات السابقة التي لها صلة وثيقة بموضوع البحث محل الدراسة. وهذا حتى لا ينكر الباحث جهود من سبقوه أولا. وحتى نعرف بعد قراءة المضمون المختصر بعنوان الدراسات السابقة ماذا أنجز الآخرون وماذا يريد الباحث إضافته. ويكون ذلك، من خلال تقديم قائمة وصفية لأهمها وتقييم محتواها الموضوعي باختصار؛ ليثبت أن ليس بصدد تكرار البحوث وكذا لإيجاد مبررات مقنعة لدراسة الموضوع بشكل جديد[1].

وفي هذا السياق، يُنصح كل باحث وهو يسرد الدراسات السابقة بأن يكتفي بذكر الدراسات المتخصصة التي عالجت موضوع بحثه دون ذكر للمراجع العامة. وأن يتجنب الحكم على هذه الدراسات بحيث يقتصر الأمر على وصف مختصر لمضمونها[2].

8-الصعوبات التي واجهت الباحث:

غالبا ما يُواجه الباحث في سبيل إعداد بحثه عديد الصعوبات؛ التي تؤثر عليه بشكل أو بأخر في السير قدما بطريقة متسلسلة في إعداد البحث، فيتعين على الباحث في مقدمة بحثه أن يُشير لجملة الصعوبات التي اعترضت سبيله،ظ سواء كانت ذات طابع علمي أو عملي. كنوع من الدفاع عن نفسه، وذلك إذا ما تم التغاضي عن بعض النقاط والعناصر

[1]- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 60.

[2]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 120.

أو لم يتم التعمق فيها وتحليلها بالشكل المطلوب. ومثالها قلة المراجع المتخصصة إذا تعلق الأمر بموضوع جديد أو سرية الوثائق وعدم الاستقبال في المؤسسات إذا تعلق الأمر بدراسة ميدانية، تعدد القوانين في فترة وجيزة، تغيير القانون بشكل جذري أو إلغائه نهائيا..... وغير ذلك من الصعوبات[1].

9-التصريح المختصر بالخطة:

يتعين على الباحث في ختام مقدمة المذكرة، أن يكشف عن العناوين الرئيسة لخطته، وهو ما يسمى بالتقسيم العام للدراسة، دون تفصيل للعناوين الفرعية فيكتفي الباحث في العادة بأكبر التقسيمات مثلا: عناوين الفصول وتقسيمها إلى مباحث، أو عناوين الأبواب وتقسيمها إلى فصول[2].ولا ينبغي عرض هذه التقسيمات الأساسية لخطة المذكرة بصفة الوصف، بل يُلزم الباحث بتبيان الأسباب التي ساقته لهذا التقسيم دون سواه، ذلك أن الباحث لا يكتب لنفسه وإنما يكتب لغيره ، ومن ثمة صار لزاما عليه أن يسلك أسلوب التوضيح والإنارة فيما كتب، ولن يتأتى ذلك ما لم يُبرر تقسيم خطته[3].

إن تفصيل محتويات الخطة كلها في مقدمة البحث من شأنه أن يبعث شيئا من التشتت لدى القارئ. فهو لازال في مرحلة أولى من القراءة، وإذا بالباحث يُجهد نفسه، ويُخرج للعلن كل محتويات مقدمته من تفاصيل جزئية لا موجب لها في المقدمة.إضافة إلى ذلك، فإن التصريح بالخطة عملية ترافق الباحث من أول مذكرته إلى آخرها. فحين يصل للفصل الأول يُمهد له بفقرة أو فقرات ويُقدم خطته الجزئية إي محتوياته من مطالب فقط دون ذكر للفروع. وإذا انتهى عند المطلب تعين التقديم له بفقرة ثم التصريح بمحتوياته من

---

[1]– سعيد سعودي، المقدمة كعنصر في البحث العلمي في المجال القانوني، في: منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الأول، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2021، ص 55.

[2]– حسينة شرون، المرجع السابق، ص 53.

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 122.

فروع. وهكذا يقوم الباحث بعملية التصريح بالخطة من البداية أي مقدمة البحث، وحتى النهاية. فلماذا يُفصل في مقدمة بحثه بذكر الخطة كاملة غير منقوصة بكل محتوياتها[1].

المطلب الرابع: إعداد الخاتمة

بعد عرض الباحث لموضوع بحثه بكيفية مفصلة ومؤصلة عبر عناوين الأبواب والفصول ينتهي إلى تحرير خاتمة بحثه.

الفرع الأول: ماهية الخاتمة

خاتمة البحث هي نهاية الرحلة العلمية في إعداد البحث.لذا وجب على الباحث أو يوليها اهتماما بالغا عند كتابتها.

أولا- تعريف الخاتمة:

خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث، فهي " عبارة عن عرض مُوجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال، وحوصلة لأهم النتائج التي توصل إليها في البحث، ويُشترط فيها أن تكون مركزة تترجم في عبارات مختصرة ودالة حتى لا يتكرر ما تقدم بحثه"[2]. فالخاتمة، منهجيا، قرينة المقدمة، بعبارة أخرى، ينبغي أن تُكتب الخاتمة على نحو يتسق تماما مع مضمون المقدمة، بحيث يمكن للقارئ أن يطلع على إشكالية البحث وفرضياته ونتائجه دون المرور على المتن[3].وهي كذلك" تقويم للإجابة المقدمة عن السؤال أو الأسئلة التي تُثيرها الإشكالية، فهي عملية ربط الموضوع بعضه ببعض انطلاقا

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق ، ص 123.

[2]- عبد المنعم النعيمي، مرجع سابق، ص 182.

[3]- محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص71.

من المقدمة وعبر صلب الموضوع الذي تمت فيه معالجة أسئلة البحث بمختلف تقسيماته وتفريعاته[1].

ثانيا- مميزات الخاتمة

تتصف الخاتمة بمميزات معينة[2]:

- تتميز بأنها حصيلة البحث بأكملها ولا تُشكل جزءا منفصلا عنه أو ذائبا فيه.
- تجسد النتائج النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال استقصاءاته ودرسه للموضوع.
- ترتبط -إلى حد ما- بالمقدمة لأنها تجيب على بعض الفرضيات أو التساؤلات التي تطرح في المقدمة.
- تستخدم عادة لإبراز أهم النتائج التي استخلصها الطالب في بحثه.
- لا تشكل ترددا ولا تكرارا لما جاء في المتن، إنما تستعمل لربط عناصر الموضوع بعضها ببعض واستخلاص النتائج من البحث.

الفرع الثاني: مضمون الخاتمة

سبق القول أن الخاتمة جزء مهم من البحث، لا يقل أهمية عن المقدمة، لذا يتعين على الباحث أن يولي اهتماما كافيا لنوعية ما يُكتب في الخاتمة، بحيث لا تكون مختصرة على نحو يُخل بقيمتها و أهميتها ودورها في عملية تحرير البحث. وعلى الباحث أن يُدرك أن

[1]-تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص91.

[2]- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص 148.

أغلب القراء، قبل أن يطلعوا على المتن، يقرؤون المقدمة والخاتمة قراءة متأنية، وعلى أساسها يُقررون ما إذا كان البحث يستحق الوقت والجهد لقراءته[1].

أولا- عناصر الخاتمة:

تتضمن الخاتمة العناصر التالية:

- تمهيدا مقتضبا جدا يستعرض من خلاله الباحث أهمية الدراسة، دون الدخول في التفاصيل، أو وضع وثائق تؤكد أو تبرهن أمرا ما.
- الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث فهي قرينة على استيعاب الباحث لمجمل القضايا التي طرحها[2]. وهنا ينبغي أن يُلخص الطالب الباحث أبرز نلك النتائج(ليس على نحو مفصل، وليس على نحو مجتزئ بحيث يجري إغفال نتائج مهمة بحجة الاختصار).
- المقترحات أو التوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل فيها.
- طرح تساؤلات تُشكل مواضيع دراسة في المستقبل، إما للباحث نفسه أو للغير. لأن أهمية البحث لا تتوقف فقط على تقديم الحلول، بل كذلك على الأسئلة التي تُثيرها وتفتح فيها أفاقا جديدة لبحوث قادمة.

ثانيا- الفرق بين الخاتمة والخلاصة

تختلف الخاتمة عن الخلاصة شكلا ومضمونا؛ فالخلاصة هي تلخيص حرفي للدراسة وتُستعمل لأغراض أخرى غير أغراض الخاتمة، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة موجزة عن فحوى الدراسة والجوانب التي تعالج الدراسة أو البحث. بينما تُشكل الخاتمة المرحلة

[1]- محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص72.

[2]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص82.

النهائية من البحث و إحدى أقسامه الرئيسية، والتي بدونها يكون البحث مشوها وفاقدا للإجابة التي يبحث عنها القارئ[1].

وعلى ذكر الخلاصة، يتعين على الباحث عند يُعد لكل فصل من مذكرته خلاصة له عند إنهاءه، وتأتي بعنوان"خلاصة الفصل الأول" و "خلاصة الفصل الثاني". ويتضمن كل ملخص أهم ما عالجه الباحث، وأهم ما وصل إليه من نتائج جزئية، ليعرف القارئ النتيجة الأولية لجهد الباحث. وتتجلى الحكمة في وضع خلاصة للفصول، كون الخلاصة مظهر من مظاهر تمكن الباحث من البحث، ودليل تفوق؛ فالباحث برهن أنه يستطيع الكتابة بتفصيل في متن الفصل، كما يبرهن من خلال ملخص الفصل أنه باستطاعته الاختزال، وماكتبه في صفحات عديدة، بإمكانه أن يختصره في سطور لا تتعدى الصفحة والنصف[2].

[1]– صالح طليس، المرجع السابق، ص 149.

[2]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص ص 152-154.

المبحث الثالث: الإعداد النهائي للمذكرة

عندما ينتهي الباحث من كتابة مسودة بحثه؛ يتعين عليه مراعاة المواصفات النهائية التي يُخرج فيها بحثه، ويكون قابلا للطباعة. وقد جرى العرف أكاديميا على ترتيب البحث العلمي بدءا بصفحة العنوان(الواجهة)،وانتهاءً بأخر صفحة من المذكرة، ومرورا بصفحات الفصول.

المطلب الأول: الصفحات التمهيدية

تحتوي الصفحات التمهيدية على صفحة العنوان، صفحة البسملة، صفحة الإهداء، صفحة الشكر والتقدير وصفحة المختصرات والرموز إن وجدت.

الفرع الأول: صفحة العنوان

هي أولى الصفحات التمهيدية، وتسمى أيضا: صفحة الواجهة؛ أي واجهة البحث (La page de garde)؛ وهي عبارة عن ورقة سميكة تتضمن البيانات المطلوبة والمشروطة أكاديميا في الأبحاث العلمية الجامعية، من الناحية الشكلية يخضع تنظيمها للقواعد المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي، ويُستحسن إدارج نسخة أخرى عن صفحة الواجهة لكن على ورقة عادية، ومن المفيد الفصل بينها وبين صفحة الواجهة بورقة عادية بيضاء؛ حتى تظل صفحة العنوان نظيفة، من دون أن تُحتسب في الترقيم.

يخضع تنظيم صفحة العنوان للأنموذج الشكلي المعمول به في مختلف المؤسسات الجامعية، وفي كليات الحقوق مثلا جرى العرف على أن تتضمن صفحة عنوان البحث البيانات التالية:

- ✓ إسم الجامعة (جامعة باجي مختار–عنابة).
- ✓ إسم الكلية (كلية الحقوق والعلوم السياسية).

- ✓ عنوان البحث: وهو الإسم الفني للبحث والدليل العام للموضوع، يُكتب في وسط الصفحة بخط كبير الحجم وبنط عريض.
- ✓ نوع البحث والغرض من إعداده مع التخصص الدقيق: مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي العام.
- ✓ إسم الطالب أو الباحث صاحب البحث.
- ✓ إسم المشرف: ومن المهم مراعاة اللقب العلمي أو الدرجة العلمية(أستاذ ، دكتور، أستاذ دكتور).
- ✓ أعضاء لجنة المناقشة: يمكن أن يجعل لهم جدولا يُقسمه إلى ثلاثة خانات: الاسم واللقب، الدرجة العلمية والصفة(رئيسا، مُقررا أو مشرفا، عضوا أو مناقشا).
- ✓ السنة الجامعية للمناقشة.

يتعين على الطالب أو الباحث عند إعداده لصفحة الواجهة التي تحمل عنوان بحثه، مراعاة مايلي:

- احترام الترتيب ومراعاة الفراغ كما يُحدده ويوضحه الأنموذج التي تضعه لجان التكوين والهيئات العلمية، فيكون ترتيبها ترتيبا متناسقا وفقا لهذا الأنموذج.
- وضع البيانات المذكورة أعلاه في إطار.
- يُستحسن في البحوث العلمية الأكاديمية عدم وضع رسومات وزخرفة وألوان في الصفحة الأولى أو غيرها من الصفحات.
- تُكتب البيانات بخط أسود من نوع واحد، باستثناء العنوان فإنه يُكتب بخط من حجم أكبر وبنط عريض.

بعد صفحة الواجهة(الغلاف الخارجي)، يضع الطالب أو الباحث نسخة منها وتسمى الغلاف الداخلي، والفرق بينهما من حيث نوعية أو طبيعة الورق، فالغلاف الخارجي من الورق السميك وأما الغلاف الداخلي فمن الورق العادي.

الفرع الثاني: صفحة البسملة

وهي بسم الله الرحمان الرحيم، فيُستحسن أن يبتدئ بها الباحث مذكرته طلبا للتوفيق وتسديد خطاه من الله جلّ في علاه. ويُمكن أن تضاف صفحة أخرى تتضمن أية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا أو قولا قانونيا مشهورا... يتناسب وموضوع البحث.

الفرع الثالث: صفحة الإهداء

هي صفحة اختيارية؛ أي ليست ضرورية في البحث[1]، يُعبر من خلاله الباحث عن الود الجميل الذي يُكنه لشخص أو عدد من الأشخاص الذين شجعوه ووقفوا معه طيلة مشوار دراسته، أو كان لهم عليه أفضال: كأفراد عائلته أو فئة معينة يُفضل تخصيصهم بالإهداء كموظفي المكتبة أو زملائه الطلبة في الجامعة أو زملائه في العمل... ، ذلك أن مضمون الإهداء يخضع لرغبة الباحث واختياراته الشخصية والذاتية.

وفي هذا الصدد، يُنصح الباحث بالابتعاد عن الإطالة، وأن يكون إهداؤه موجزا، مختصرا ودقيقا، وواضح المبنى والمعنى، حتى لا يُحدث خللا في المعنى والقيمة العلمية للبحث[2]. وألا يتجاوز الإهداء صفحة واحدة، وأن يكتبه في وسط الصفحة، مع ترك فراغ بداية السطر، ولا بأس أن يكتب الباحث اسمه في آخر الإهداء من جهة اليسار. كما يُنصح الباحث ألا يتوجه بالإهداء إلى الأستاذ المشرف، والأصوب أن يتوجه إليه بالشكر والتقدير، كذلك الأمر بالنسبة لأعضاء لجنة المناقشة.

[1]– عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، 2004، ص103.
[2]– معداوي نجية، المرجع السابق، ص125.

الفرع الرابع: صفحة الشكر والتقدير

من خلال هذه الصفحة يتوجه الباحث بعبارات الشكر والتقدير إلى أشخاص معينين بأسمائهم وصفاتهم، قدّموا له المساعدة والعون لإنجاز بحثه[1]، ويُعد الأستاذ المشرف أحقّهم بالشكر والعرفان وأولاهم بالتقدير لمتابعته البحث وتأطيره من أولى مراحله إلى غاية الانتهاء منه. إضافة إلى ذلك، يجب على الباحث أو الطالب أن يخص أعضاء لجنة المناقشة بجانب من الشكر والتقدير والعرفان لقاء تكبدهم مشقة قراءة البحث وتصحيحه، وتجشمهم نصب التنقل لحضور المناقشة على الرغم من التزاماتهم وارتباطاتهم.

ومن المهم أن يلتزم الباحث أسلوب البساطة والوضوح، وألا يتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلا لمن يستحقه وهو آهل له، وعليه فالباحث أقدر على تقدير وتقرير من يستحق الشكر ويستأهله دون غيره، وهو معني في ذلك بالتزام الموضوعية والأمانة، ومن ثم فلا داعي أن يجعل من هذه الصفحة مساحة للتملق والمجاملات لأصحاب المراكز والرتب من غير داع ممن لم يُقدموا له يد المساعدة. أيضا يُستحسن بالباحث أن يلتزم بالإيجاز والاختصار في تحرير الشكر والتقدير والعرفان، وأن يُحرره في وسط صفحة واحدة لا أكثر.

الفرع الخامس: صفحة المختصرات

تُخصص هذه الصفحة لاطلاع القارئ على المختصرات المستعملة في البحث، ولتوضيح والتعريف بالكلمات أو العبارات التي اختصرت.ويتعين على الباحث عند تدوين هذه المختصرات أن يضع في الجهة المقابلة لها من الصفحة ذاتها معانيها ودلالاتها، شريطة

[1]– معداوي نجية، المرجع السابق، ص124.

أن يكون من السهل إدراكها وفهم مدلولاتها من القارئ حال ظهورها بين نصوص البحث.

ومن مقتضياتها[1]:

- استخدامها في أضيق نطاق ممكن.
- استخدامها في حال التكرار للكلمات أو العبارات.
- عدم استعماله في العناوين.
- استعمال أحرف نفس اللغة المستخدمة للكلمات المختصرة.

ومن أمثلتها باللغة العربية:

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

ق.م.ج: القانون المدني الجزائري.

ق.إ.م.إ: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ق.ع: قانون العقوبات.

ق.إ.ج: قانون الإجراءات الجزائية.

ومن أمثلتها باللغة الفرنسية:

A.J.D.A : Actualité Juridique du Droit Administratif.

P.U.F : Presses Universitaires de France.

E.N.A.L : Entreprise Nationale du Livre.

O.P.U : Office des Publications Universitaires.

[1]– صالح طليس ، مرجع سابق، ص 189.

J.O.R.A : Journal Officiel de la République Algérienne.

R.D.P : Revue de Droit Public.

R.G.D.I.P : Revue Générale de Droit Internationale Public.

المطلب الثاني: الصفحات الختامية

الفرع الأول :الملاحق

تحتاج بعض البحوث إلى إضافة جزء أخر في نهاية البحث يُخصص لبعض المعلومات والوثائق، يسمى هذا الجزء بالملاحق.

1-تعريف الملاحق:

الملاحق هي الوثائق التي تلحق بالبحث عادة، وهي وثائق تكميلية ومساعدة في البحث تتسم بالطول الذي لا يسمح بإدراجها في المتن أو الهامش[1]. يطلق وصف الملحق على كل وثيقة لها ارتباط ما بالبحث المنجز[2]؛ فالملحق هو أحد أجزاء البحث ومن توابعه وذيوله، ويستعين به الباحث في الحالات التي يُريد فيها أن يُلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات الهامة التي لا يستطيع إدراجها في مضمون البحث، مثل: بعض النماذج أو الرسومات أو الأشكال أو النصوص أو الوثائق؛ لأن إدراجه يُخل بتسلسل الأفكار وترتيبها، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأسلوب العلمي الذي يتطلّبه عرض مواضيع البحوث العلمية[3]. وتطبيقا لذلك، تعتبر ملاحق في مجال العلوم القانونية: مشاريع القوانين، التشريعات المختلفة، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، النصوص الكاملة للأحكام

[1]– حسينة شرون، مرجع سابق، ص55.

[2]– عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، المطبوعة السابقة، ص 95.

[3]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 183.

والقرارات القضائية، وثائق قانونية وإدارية مختلفة من قبيل الدفتر العقاري،قرار إداري يتضمن إبطال مداولة لمجلس شعبي ولائي.... الخ.

2-أهمية الملاحق في البحث العلمي:

تعد الملاحق في كثير من البحوث القانونية جزءا أساسيا من أجزاء البحث وتزيد من قيمته العلمية، فهي بمثابة مرجعية علمية للبحث العلمي الناجح[1]،ولها أهمية موضوعية وأخرى شكلية؛ فمن الناحية الموضوعية، فهي تُساهم في الحفاظ على تسلسل واتصال وانسجام أفكار البحث وأسلوب عرضها عرضا علميا، وكذا إغناء البحث بعدد من الأمور الإيضاحية، وتزويد القارئ بمعلومات ضرورية تساعده على فهمٍ أفضلٍ لمسائل ذكرها الباحث في البحث.

أما من الناحية الشكلية،فهي تُحافظ على حجم البحث؛ وهي عدد صفحاته ابتداء من مقدمته وانتهاء بخاتمته مرورا بصلب موضوعه؛ وأن في إدراجها ضمن صلب موضوع البحث قد يزيد من حجمه من غير داعٍ، بشكل يمكنه أن ينعكس سلبا على التوازن الشكلي والموضوعي للبحث[2].

3-إعداد الملاحق:

يتعين على الباحث عند إعداده للملاحق في مذكرته مراعاة ما يلي:

- يجب التدقيق جيدا في استعمال الملحق والاقتصار فقط على إدراج الوثائق النادرة التي يصعب على القارئ الوصول إليها دون الوثائق سهلة الحصول[3]، خاصة في ظل التطور التكنولوجي إذ بظهور شبكة الانترنيت أصبحت الوثائق القانونية

[1]– تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 277.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 183.

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 156.

متاحة ومتيسرة، وما كان يُعتبر قبل ذلك مُلحقا أصبح إلحاقه بالبحث غير ضروري؛ لإمكانية التوصّل إليه والإطلاع عليه.

- إن مضمون الملاحق يختلف باختلاف مواضيع البحوث؛ فما يُعتبر في موضوع معين ملحقا لا يُعتبر كذلك في موضوع أخر؛ لذلك يجب ربط الوثيقة المستدل بها بمضمون البحث، فلا يصح وضع الملاحق هكذا دون ربط بالمتن؛ فالملاحق جعلت لتدعيم المتن، فوجب حينئذ ربطها بالموضوع.
- يُفضل ترقيم الملاحق ترقيما خاصا بالباحث، يُسهل عملية معرفة الوثائق المستدل بها واستثمارها. فيضع الباحث لكل وثيقة رقما خاصا بها، ويُشير في الإحالة "أنظر الملحق رقم ...". فعند عرض الفكرة في المتن، يُشير الباحث في الموضع بذات الرقم، ثم يكتب عبارة " أنظر الملحق رقم .."، بحيث إذا انتقل القارئ للملحق الذي يحمل نفس الرقم سيجد عينة من الوثيقة، فيقف على هذه الوثيقة الدالة كملحق ويزداد استيعابا للفكرة التي يريد الباحث الوصول إليها[1].
- يجب عدم الإسراف والمبالغة في استعمال الملاحق، لأن ذلك قد يضع الباحث في مظنة محاولة تضخيم عدد صفحات البحث، ويجعله في موضع النقد. لذا تعين على الباحث الاقتصار فقط على الوثائق النادرة والمهمة دون سواها[2].

الفرع الثاني:إعداد قائمة المراجع

الباحث القانوني كغيره من الباحثين يعتمد حال إعداد مذكرة الماستر على كم مرجعي معتبر رافقه أثناء رحلته العلمية، ومكنه من التعمق في الأفكار، وتحليل مضمونها، والربط بين الآراء، والمقارنة بينها، والوصول إلى نتائج محددة[3]. لأجل ذلك، تعتبر المراجع مرآة

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص157.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص158.

صادقة على مدى علمية وصدق النتائج التي تم التوصل إليها في أي بحث علمي، وتزداد قيمة البحث بقيمة المراجع وموضوعيتها ودرجة وضوحها ودقة الأساليب المتبعة فيها[1].

1-وظيفة قائمة المراجع:

إن ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث العلمي يؤدي الوظائف التالية[2]:

- إبراز قيمة البحث من خلال الإشارة إلى المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث واستفاد منها، حيث تعتبر هذه المراجع مؤشرا هاما على اطلاع الباحث وسعة خبراته وقراءاته.
- توضيح مدى حداثة المعلومات التي رجع إليها الباحث، حيث توضح قائمة المراجع تاريخ نشر كل مرجع، كما توضح مدى أصالة المراجع وقيمتها مع مراعاة أن المعلومات الحديثة تشير إلى وعي الباحث بأخر المستجدات في مجال المعرفة، وهذا لا ينفي طبعا أن هناك كثيرا من المراجع الهامة تكتسب أهميتها من أصالتها وقدمها وهذا يتوقف على طبيعة البحث وطبيعة المعرفة.
- تقديم قائمة بالمراجع والمصادر إلى الباحثين والمهتمين بالبحث في موضوع البحث، حيث تعتبر هذه القائمة خلاصة جهد وبحث، فوجود قائمة بالمراجع توفر على الباحثين الجهد والوقت والنفقات، شرط أن تحوي هذه القائمة وصفا تفصيليا كاملا لكل مرجع.

2-طريقة ترتيب المصادر والمراجع:

[1]- تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 280.

[2]- ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس وكايد عبد الحق، البحث العلمي – مفهومه وأدواته وأساليبه، دون طبعة، دار الفكر 1984، دمشق، ص307.

يعتقد كثير من الطلبة أن توثيق المادة العلمية المستخدمة في البحث مسألة هامشية ، وبالتالي لا يُقيمون لها وزنا في كتابة مذكراتهم، وفي حقيقة الأمر يجب إعدادها بشكل منهجي ومنظم يزيد في القيمة العلمية للبحث[1]، حيث تأتي قائمة المصادر والمراجع الأخيرة في الترتيب بين أجزاء البحث، ويذكر الباحث تحت عنوان كبير يتوسط الصفحة عبارة "قائمة المصادر والمراجع"، ثم يشرع في سرد القائمة فيبدأ بتوثيق المصادر والمراجع باللغة العربية ثم المراجع باللغة الأجنبية(اللغة الفرنسية أو لغة أخرى)[2].ومن الضروري قيام الباحث بذكر جميع المراجع التي استعان بها واستخدمها فعلا في كتابة بحثه[3].

يبدأ الباحث بذكر وترتيب النصوص الرسمية- باعتبارها مصادر البحث القانوني- حسب القوة والتاريخ؛ فالنصوص الرسمية لا تحتل مرتبة واحدة، بل ترتب حسب قوتها، فإن اتحدت في القوة، وجب مراعاة تاريخ صدورها، بحيث ترتب ترتيبا زمنيا حسب تاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث.

مثال:

أولا- النصوص الرسمية:

1- **الدساتير**: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 الصادر بموجب القانون (ذكر الجريدة الرسمية).

2- **المعاهدات الدولية:** ذكر بيانات كل معاهدة (تاريخ الإبرام وتاريخ دخولها حيز النفاذ).

3- **القوانين العضوية.**

[1]- معداوي نجية، المرجع السابق، ص128.

[2]- حسينة شرون، المرجع السابق، ص58.

[3]- سعيد التل وآخرون، مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، 2006، ص313.

4-القوانين والأوامر

5-النصوص التنظيمية :(المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية المشتركة ..).

ثانيا- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

الكتب العامة: ترتب حسب الحروف الأبجدية(أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخد، ضظغ)، أو الهجائية(أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي) لأسماء المؤلفين[1]، و الشيء نفسه بالنسبة للكتب باللغة الأجنبية فإنها ترتب حسب الترتيب الألفبائي (a,b,c,d.....z)[2].

الكتب المتخصصة: وهي الكتب التي تناولت موضوع الدراسة بصفة خاصة من جميع نواحيه أو أغلبها وفصلت فيه. وترتب في قائمة المراجع بنفس طريقة ترتيب الكتب العامة.

وتجدر الإشارة أنه في حال استعمل الباحث عدة مؤلفات لكاتب واحد، أو وجود عدة أجزاء لكتاب واحد، يكتب اسم ولقب المؤلف مرة واحدة، وتكتب البيانات المتعلقة بالكتب بدء من العناوين، وذلك حسب ترتيب الأجزاء أو تاريخ صدور هذه الكتب، ويُستعاض عن اسم المؤلف ولقبه بوضع خط أفقي في بداية تقييد المرجع الثاني، كما انه لا ضير من إعادة كتابة الاسم مرة أخرى[3].

[1]- براء منذر كمال عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 61.

[2] - Bruno Villalba, Op cit, p. 08.

[3]- صالح طليس، مرجع سابق، ص 154.

ب-المقالات العلمية المنشورة

ترتب المقالات في القائمة بالنظر للترتيب الأبجدي أو الهجائي حسب لقب المؤلف. ويُحدد أرقام صفحات المجلة التي ورد فيها المقال من بدايته إلى نهايته.

ج- الرسائل والمذكرات:

يتم تسجيل أطروحات الدكتوراه بداية، ثم تسجيل مذكرات الماجستير والماستر، مع بيان المنشور منها وغير المنشور. وترتب هذه الرسائل والمذكرات في القائمة بالنظر للترتيب الأبجدي أو الهجائي حسب لقب المؤلف.

د- المداخلات العلمية:

ترتب هذه الأوراق البحثية في القائمة بالنظر للترتيب الأبجدي أو الهجائي حسب لقب المؤلف.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

اعتماد الباحث على المراجع الأجنبية يثري البحث ويزيد من قيمته العلمية. ويتم تقييد هذه المراجع بنفس الطريقة المعتمدة في تقييد المراجع العربية حيث يكتب لقب المؤلف بحروف ذات حجم كبير(Majuscule) ثم الاسم، ثم باقي البيانات[1].

يكون ترتيب المراجع الأجنبية في القائمة على النحو التالي[2]:

A. Lois et Jurisprudences

B. Ouvrages généraux

C. Ouvrage spéciaux

D. Revues

[1]- Michel Beaud, Op cit. P 93.
[2] - Michel Beaud, Op cit. P 107.

E. Thèses et Mémoires

F. Internet.

الفرع الثالث : صفحة فهرس الموضوعات

يقصد بالفهرسة في البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يُبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها ليتمكن الاسترشاد بها بطريقة علمية سهلة ومنتظمة[1]. ويطلق عليها كذلك صفحة قائمة المحتويات، فهي الخارطة الجغرافي للبحث القانوني[2]، ويعتبر الفهرس دليل لموضوعات البحث ومرآة محتواه[3]، والغرض من وجود هذه الصفحة بالمذكرة، أنها تُعطي القارئ نظرة تحليلية للمواد الواردة بالمذكرة، وتتابع هذه المواد في العرض، وبذلك يتمكن القارئ من الإلمام بنظرة سريعة، بالخطوط العامة للمذكرة[4].

يجب تنظيم الفهرس بصورة مطابقة للواقع، سواء من حيث العناوين الرئيسية أو الفرعية، أو من حيث أرقام الصفحات التي تبين الموضوع. وعند تنظيم المحتويات أو الفهرس يجب إدراج الفصول والمباحث بصورة تكشف محتويات كل فصل إدراجا مستقلا، فإذا أدرج الفصل الأول في أقصى يمين الصفحة، فإن المبحث الأول، يوضع تحته ولكن بعد مسافة قصيرة من جهة اليسار، وذلك لغرض ضم كل المباحث التي تندرج تحت الفصل الأول. وهكذا بالنسبة للمطالب[5].

---

[1]– موريس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004، ص447.

[2]– عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص87.

[3]– تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 282.

[4]– محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص290.

[5]– عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص88.

توجد طريقتان لإعداد فهرس البحث العلمي؛ الأولى يكون في آخر البحث، وهي ما درج العمل به من قبل الكثير من الباحثين، وهناك طريقة أخرى، يرى أصحابها وضع الفهرس في أول البحث بعد المقدمة بنفس الشروط المعتادة.

ما ينبغي التنبيه إليه، انه يجب بعد الطبع الأولي للمذكرة مراجعة الفهرس جيدا ومقابلة الموضوع برقم الصفحة لتفادي الأخطاء والانتقادات، فالفهرس جزء من البحث ويخضع للتقييم.

الفرع الرابع: ملخص الدراسة

يجعله الباحث في نهاية بحثه بعد قائمة المحتويات (فهرس الموضوعات)، وهو المعتمد في ميدان البحث في العلوم القانونية وغيرها من العلوم الإنسانية.

1-تعريف الملخص:

الملخص وصف قصير ومبسط لعمل موسّع. وليس الملخص نقدا ولا تقييمًا للعمل الذي يصفه. ومع انه يحتوي على بعض الكلمات الرئيسية المذكورة في العمل الموسّع، ويبقى الملخص وثيقة كاملة ومبتكرة وليس مقطعا مقتطفا من ذلك العمل العلمي[1].

2-الغاية من الملخص:

تكمن العلة من كتابة ملخص في سببين اثنين: الانتقاء والفهرسة. فيساعد الملخص القارئ على أن يُقرر بسرعة ما إذا كان العمل الموسّع يستحق القارئ، فهو يزود هذا الأخير بفكرة إجمالية وموجزة عن موضوع البحث[2]. كذلك يستعين عدد كبير من قواعد البيانات على الانترنيت بالملخصات لفهرسة الأعمال الموسعة، وتصنيفها ضمن

[1]- محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص 120.

[2]- المرجع نفسه.

اختصاص أو مجال معين، فوجود الملخص من شأنه أن يُسهل على الباحثين الاطلاع على ما توصل إليه الباحثون الآخرون في الجامعات الأخرى.

3-كيفية تحرير الملخص:

يحتاج الملخص إلى بذل جهد كبير من قبل الباحث لتقديم عصارة جهده وعمله فيما لا يتجاوز الصفحة الواحدة. وهذا يدل أيضا على قدرة الباحث في حصر أهم المعلومات التي تناولها بحثه، وأن يطوف حوله بشكل سريع[1]. ومن ثم، ينبغي أن يكون الملخص سلس القراءة ومؤلفا من جمل كاملة ومتكاملة في ما لا يزيد عن فقرة أو فقرتين متواصلتين.

عند تحرير الملخص يتعين على الباحث تقديم إشكالية البحث بشكل مقتضب مع إبراز أهمية العمل أو جدواه، ثم تحديد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة. ويتم ذلك بإتباع أسلوب واضح ومختصر ولافت للانتباه من خلال جمل قصيرة ومباشرة[2].

ما ينبغي الإشارة إليه، أنه يتعين على الباحث أن يحرر الملخص بلغة البحث ولغة أخرى؛ فإن كان أصل البحث قد حُرّر باللغة العربية فكذلك الشأن بالنسبة لملخص البحث يُكتب باللغة العربية، إضافة إلى لغة أخرى (انجليزية و/أو الفرنسية). وحتى يكون الملخص هادفا ودالا، وجب أن يُتبع بكلمات مفتاحية (من ثلاثة إلى سبعة كلمات)[3].

المطلب الثالث: الشكل المادي والفني للمذكرة

إن مسؤولية البحث كتابة وتنظيما، تقع على عاتق الباحث، لهذا كان لزاما عليه أن تكون مذكرة البحث التي يودعها وافية واضحة دقيقة مستوفية جوانب الشكل والمضمون. لذا

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 164.

[2]– محمد حمشي، يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص 122.

[3]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 188.

بات من الضروري الاهتمام بالمظهر أو الشكل المادي للمذكرة، وإخراجها بالشكل الفني المطلوب، والذي سيؤثر بالتأكيد في تقيمها وتقويمها لدى القارئ والأشخاص المعنيين بالإشراف والتقييم، ومن أهم الجوانب التي تخص الشكل المادي والفني للمذكرة فهي: حجم المذكرة، الطباعة .....

الفرع الأول:حجم المذكرة

من الثابت منهجيا أن حجم البحث يتحدد بطبيعة الموضوع، ذلك أن هذا الأخير هو الذي يُحدد عدد الصفحات وليس العكس[1]. وانطلاقا من أن حجم البحث وعدد صفحاته يجب أن لا يزيد عن الحجم المقبول والمرغوب، والمتعارف عليه، أو المثبت رسميا في تعليمات كتابة الرسالة الجامعية من قبل الجهة المعنية، وكذلك عدد الصفحات المطلوبة يجب أن لا تقل عن الحد الأدنى المطلوب لكي يعطي الموضوع حقه[2]. يمكن القول أن الحجم المقبول لمذكرة الماستر يتراوح في العادة بين 60 إلى 100 صفحة. وهذا بتعداد أوراقها من البداية إلى النهاية بما فيها الواجهات وقائمة المصادر والمراجع والفهرس، وتبقى هذه الأرقام تقريبية فيمكن أن يزيد حجم البحث أو يقصر بحسب الموضوع المعالج، وتم الإشارة إلى هذا التعداد الكمي لأن العديد من البحوث قد لا يصل فيها الباحث إلى الحد الأدنى بفارق كبير فتكون المذكرة بحجم مقال أو بحث يقدمه الطالب على مستوى الأعمال الموجهة، أو الحالة العكسية التي يُسهب فيها الباحث في موضوعه فلا يُعرف أول من أخر، فلا إفراط ولا تفريط[3].

[1]– محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى ،مكتبة ابن سيناء، القاهرة،1990، ص20

[2]– سعيد التل وآخرون، المرجع السابق، ص334.

[3]– حسينة شرون، المرجع السابق، ص13.

وفي هذا الصدد، يُفضل أن يبني الطالب مذكرته بشكل قاعدي، وذلك أنه لا يتصور أن يكون الفرع يتضمن فقرة وحيدة من عدة أسطر، ولا يُبنى المطلب من فقرتين ولا يتعدى بذلك الصفحة الواحدة، ولا المبحث الذي لا يتعدى الورقتين وهكذا، ويمكن القول بأن الفرع في حدود الصفحة على الأقل، والمطلب في حدود صفحتين إلى ثلاث صفحات على الأقل، فيكون بذلك المبحث متشكل من ستة إلى سبع صفحات على الأقل، فيكون الفصل المتضمن لمبحثين في حدود العشرين صفحة على الأقل، وهكذا، ويبقى دائما هذا المقياس تقريبي، مبني على الشكل، والأكيد أن الموضوع، وهو الأهم، قد يقتضي ضرورات غير تلك المعتمد عليها من الناحية الشكلية[1].

الفرع الثاني: المراجعة النهائية للمذكرة

قبل الشروع في طباعة المذكرة وجب على الطالب الباحث أن يلقي نظرة أخيرة على المذكرة، ويتأمل الأفكار والآراء التي وردت فيه، وكذا بغرض تلافي الأخطاء الإملائية والنحوية، حيث تُشكل ظاهرة توارد الأخطاء بصورة ملفتة في المذكرة الجامعية أحد العيوب التي تقدح وتؤثر سلبا في قيمتها العلمية ، سواء أكانت هذه الأخطاء لغوية أم مطبعية أم نحوية أم غيرها، بل أن كثرتها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى رفض مناقشتها أصلا، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التسرع وقلة التدقيق وعدم مراجعة البحث قبل طباعته، والرغبة في إنهاء عملية البحث في أقصر وقت وتقديمه للمناقشة بغية الحصول على الشهادة. ولأن كثرتها يدل على أن الباحث لم يول مذكرته ما تستحقه من الاهتمام والمتابعة ولم يقم بمراجعتها المراجعة اللازمة.

وهذا الأمر يُعد من الأهمية بمكان رغم ما يساوره من عناء ومشقة؛ لأن غالبية البحث في النهاية يكون بتمامه وإخراجه في أحسن صورة، ولن يتأتى ذلك إلا بالمراجعة الجيدة

[1]– المرجع نفسه.

والحرص على تتبع الأخطاء المحتمل ورودها بصفة مستمرة، لتفادي الإحراج يوم المناقشة وسوء الفهم للأفكار واختلاط الأمور وقلب الحقائق وعدم الوضوح[1].

الفرع الثالث: طبع المذكرة

يتم طباعة المذكرة على ورق لونه أبيض جودته عالية لتسهيل الطباعة والاستنساخ، ويكتب في الأوراق على صفحة واحدة وتترك الصفحة الخلفية فارغة وهذا لكي يتسنى للجان المناقشة تدوين ملاحظاتهم عليها.

فيما يتعلق بضبط جوانب الصفحات، فيجب ترك مسافات على جوانب الصفحة، ويُستحسن أن تكون 03 سم على اليمين و02.5 سم على يسار وأسفل و أعلى الصفحة. أما بالنسبة لنوعية الخط المعتمد في الكتابة، فيكتب البحث باللغة العربية بالخط والحجم التالي على الخيار، وذلك باختيار أحد الخطي، وإتباعه في كامل المذكرة:

(Traditional Arabic/ Taille 16)أو (Simplified Arabic/ Taille14).

وجب التنويه إلى هوامش البحث يجب أن تكتب بطريقة منظمة ومنسقة، وبطريقة مختلفة عن كتابة المتن من حيث حجم الخط.

[1]– محمد كعنيت، الأخطاء الشائعة في منهجية كتابة الأبحاث العلمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور –خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص473–447.

قائمـــــــة المراجع:

القوانين:

- القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

القواميس:

- ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 2005.
- دريدي شادي، رباح حسين، معجم المعاني الجامعي، دار السبيل ، الأردن ،2006.
- نعمة أنطوان وآخرون، المنجد الوسيط في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2003.
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.
- *Le petit Larousse, dictionnaire encyclopédique, cedex, Paris,1994.*

الكتب:

- أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي- المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، الطبعة الأولى، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2018.
- عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، الطبعة الأولى،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1982.
- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2014.
- محمد حشمي و يوسف بن يزة، منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.

- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي– صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، 2005.
- عبد الرحمن حللي، المدخل إلى منهجية البحث وفن الكتابة مع تطبيقات في العلوم الشرعية، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2017.
- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت،1998.
- نجية معداوي، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية مع نماذج تطبيقية، الطبعة الأولى،دار الإخلاص والصواب،الجزائر، 2020.
- حورية لبشري وعلي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2018.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني(نظريا وعلميا)، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بوداود عبد اليمين وعطاء الله أحمد، المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، د ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- فوزي غرايبة وآخرون،أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الطبعة الخامسة،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، د س ن.
- عبد الكريم بوحفص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، د ر ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- بشار عدنان ملكاوي، المنهجية العلمية لإعداد البحث القانوني، الطبعة الثانية عشر، الجامعة الأردنية، عمان،2003.
- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- احمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، الطبعة السادسة، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009.
- صلاح الدين الهواري، كيف تكتب بحثا أو رسالة، د ر ط، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2003.
- براء منذر كمال عبد اللطيف، أصول البحث القانوني التقليدي والالكتروني، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل (العراق)، 2011.
- حسينة شرون، دليل إنجاز بحث في الحقوق، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جانفي 2017.
- طلال بن محمد المعجل، دليل كتابة البحث العلمي، إصدارات، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، السعودية، 2016.
- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي– التصميم والمنهج والإجراءات، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، دون سنة النشر.
- تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
- *Jean-Pierre Fragnière, comment réussir un mémoire, une thèse, 04 édition ,Dunod, Paris, 2009.*
- *Michel Beaud, l' art de la thèse, Casbah éditions, Alger, 2010.*

المقالات:

- مصطفى عبد النبي، مرحلة اختيار الموضوع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04، 2009.
- عمر مرزوقي، محددات اختيار موضوع بحث علمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04،2009.
- سليمان بلعور وعبد الرحمن بن سانية، إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد04، 2009.

- حسين غريب، بناء إشكالية البحث في الدراسات النفسية- مراحل بناء الإشكالية ومتطلبات نجاح الدراسة-، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور- الجلفة ،الجزائر، العدد الأول، 2016.
- نعيمة دوادي، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السوسيولوجي، مجلة التعليمة، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 7، العدد1، ماي 2020.
- نوال بن عمار، منهجية بناء الإشكالية في البحث السوسيولوجي، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020.
- نصيرة شيادي، أثر صياغة وضبط الإشكالية في جودة البحث العلمي، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان، المجلد 18، العدد 01، 2018.
- أحمد زردومي، ملاحظات حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد خاص 1995.
- لويزة بهاز ومريم مبروك، خطوات تصميم البحث العلمي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04،2009.
- سميحة ديفل، الأخطاء المنهجية في كتابة إشكالية البحث والحلول المقترحة، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد-بشار، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2021.
- عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور-خنشلة، العدد13، جانفي 2020.
- علي صاحب طالب الموسوي، توثيق المصادر والمراجع في البحوث والرسائل والأطاريح العلمية في الجغرافية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد 23، 2016.
- سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، مجلة الصراط، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر1، المجلد 22، العدد 01،جويلية 2020.
- بودالي بن عون، استخدام المصادر الالكترونية في مذكرات الماستر (دراسة ميدانية لطلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة الأغواط)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، المجلد 11، العدد 03، 2017.

- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 12، العدد 01، 2020.
- عصام زيقم، علي بن ميلة ، أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي– الاقتباس والتهميش أنموذجا–، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، مجلد 03، العدد01، جوان 2021.
- جمال إبراهيم الحيدري، علياء يونس علي، جريمة السرقة العلمية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون–جامعة بغداد، العدد الخاص الخامس، 2019.
- جمال أحمد زيد الكيلاني، السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عليها، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 46، العدد 01، الملحق 01، 2019.
- أحمد عبد الحميد حسين ، ظاهرة الانتحال والسرقات العلمية – مراجعة علمية، المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، المؤسسة العربية لإدارة المعرفة، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2022.
- سهيلة بوخميس، حسام بوحجر، الجزاءات الإدارية كآلية للحد من السرقة العلمية: قراءة تحليلية للقرار 1082المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة مرسلي عبد الله–تيبازة، المجلد 06، العدد 01،2022.
- سمير جزايري، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق الطبعة السابعة لنظام APA، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، المجلد 20، العدد 02، 2020.
- مسعد عبد الرحمن زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
- مليكة كوداش، المقدمة أم المقدمات، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 13، العدد 1، 2021.
- عبد الناصر جندلي، منهجية إعداد وتصميم البحوث العلمية الجامعية لما بعد التدرج في حقل العلوم الاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد 28، أوت 2016.

- علال قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، جامعة أبوبكر بلقايد–تلمسان، العدد السابع، جانفي 2021.
- لوني نصيرة و عثمان علي، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 10، العدد 02، 2021.

المطبوعات الجامعية:

- عبد المجيد لخذاري، تقنيات البحث العلمي، مطبوعة جامعية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور–خنشلة، السنة الجامعية 2018–2019.

المداخلات العلمية:

- العربي حجام، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، في تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية ، ديسمبر 2015 ، طرابلس (لبنان).
- فوزية بوخملة، طرق البحث العلمي والتهميش في البيئة الرقمية، في: أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر 2015، لبنان.
- نور الدين حيرش، البحث العلمي خطواته ومراحله– التهيئة القبلية للباحث، في: أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية، ديسمبر 2015.
- سعيد سعودي، المقدمة كعنصر في البحث العلمي في المجال القانوني، في: منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية، الجزء الأول، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2021.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	01
المبحث الأول: المرحلة التحضيرية	02
المطلب الأول: اختيار موضوع البحث	02
الفرع الأول:طرق اختيار موضوع البحث	03
الفرع الثاني:العوامل المساعدة على اختيار موضوع البحث	05
المطلب الثاني:عنوان موضوع البحث	07
الفرع الأول:الشروط الموضوعية لتحديد عنوان البحث	07
الفرع الثاني: الشروط الشكلية لتحديد عنوان البحث	08
المطلب الثالث:إشكالية البحث	10
الفرع الأول:ماهية الإشكالية	10
الفرع الثاني: تحديد إشكالية البحث	14
المطلب الرابع: خطة البحث	20
الفرع الأول: تعريف الخطة	21
الفرع الثاني:أهمية الخطة	21
الفرع الثالث: مواصفات الخطة	22
الفرع الرابع: تصميم الخطة	24
المطلب الخامس: جمع الوثائق العلمية	25
الفرع الأول: تعريف الوثائق العلمية وأهميتها في البحث العلمي	25
الفرع الثاني: أنواع الوثائق العلمية	27
المطلب السادس: القراءة وتخزين المعلومات	29
الفرع الأول: قراءة المصادر والمراجع	29
الفرع الثاني: تخزين المعلومات	33

المبحث الثاني: المرحلة التحريرية للمذكرة	
المطلب الأول: لغة و أسلوب الكتابة العلمية	38
الفرع الأول: الكتابة بأسلوب مباشر	38
الفرع الثاني: سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية والإملائية	40
الفرع الثالث: مراعاة علامات الوقف والترقيم	41
المطلب الثاني: الاقتباس وتوثيق الهوامش	44
الفرع الأول: ماهية الاقتباس	44
الفرع الثاني: توثيق الهوامش	59
المطلب الثالث: كتابة مقدمة المذكرة	75
الفرع الأول:ماهية المقدمة	75
الفرع الثاني:العناصر الأساسية للمقدمة	76
المطلب الرابع: إعداد الخاتمة	85
الفرع الأول: ماهية الخاتمة	85
الفرع الثاني: مضمون الخاتمة	86
المبحث الثالث: الإعداد النهائي للمذكرة	88
المطلب الأول: الصفحات التمهيدية	88
الفرع الأول: صفحة العنوان	88
الفرع الثاني: صفحة البسملة	90
الفرع الثالث: صفحة الإهداء	90
الفرع الرابع: صفحة الشكر والتقدير	91
الفرع الخامس: صفحة المختصرات	91
المطلب الثاني: الصفحات الختامية	93
الفرع الأول :الملاحق	93
الفرع الثاني:إعداد قائمة المراجع	95
الفرع الثالث : صفحة فهرس الموضوعات	100

الفرع الرابع: ملخص الدراسة	
المطلب الثالث: الشكل المادي والفني للمذكرة	102
الفرع الأول:حجم المذكرة	103
الفرع الثاني: المراجعة النهائية للمذكرة	104
الفرع الثالث: طبع المذكرة	105
قائمـــــــة المراجع	106
فهرس الموضوعات	112